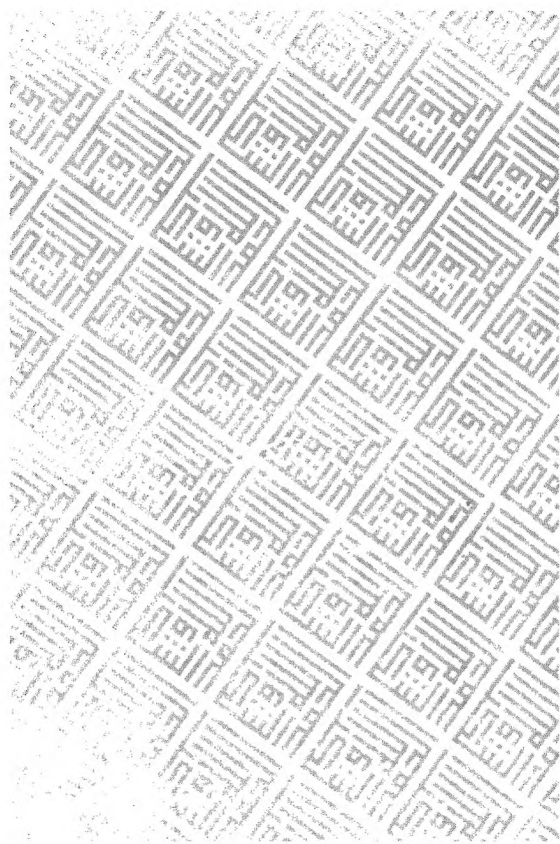
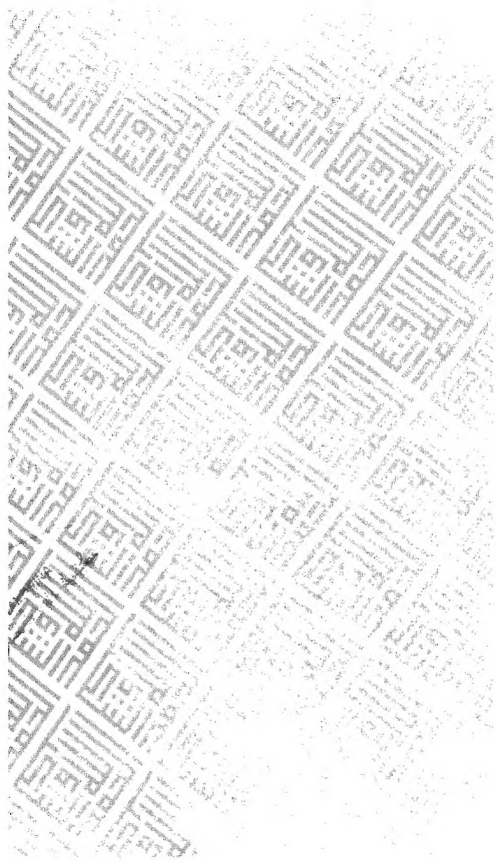


قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١٩٢٢





وزارة الحقانية

مَجْمُوعَةٌ

منشورات المجالس الحسينية

س ١٦٥ - ١٩٣١

طُبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة

بوزارة المالية (بوسطة الدواوين) بالقاهرة

١٩٣١

الثمن ٥٠ ملياً

فهرست أبواب المنشورات

صفحة

الباب الأول - أعضاء المجالس الحسبية :

- ١ - تعيين القضاة الشرعيين أعضاء علماء ١
- ٢ - جعل رئاسة المجلس للقاضي الشرعي عند غياب الأمور ١
- ٣ - طريقة انتخاب الأعضاء الأعيان للحضور بالجلسات ٢
- ٤ - اختيار الأعضاء الأعيان من طبقة المتعلمين ٣
- ٥ - منع الأعضاء من التعامل مع الأوصياء ومن في حكمهم ٤

الباب الثاني - جلسات المجالس الحسبية :

- ١ - جعل الجلسات دورية تعقد في أيام وساعات معينة ٤
- ٢ - تحديد جلسات خاصة في الأمور المستعجلة ٥
- ٣ - عدم جواز اقتراد رؤساء المجالس بالتصرف في المسائل التي ترفع اليهم ٦
- ٤ - ذكر التاريخ المجرى ٦

الباب الثالث - التركات

- ١ - تدخل النيابة العمومية في حصر التركات واتخاذ الاجراءات التحفظية فيها ٧
- ٢ - التركات التي تؤول كلها أو بعضها للحكومة ٩
- ٣ - وضع يد الحكومة على التركات التي تؤول اليها ١٠
- ٤ - في محاضر الجرد وما يجب على المجالس حين النظر فيها ١٠

الباب الرابع - التبليغ عن الوفاة وتعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء :

- ١ - معاقبة من يهمل في التبليغ عن الوفاة ١٣
- ٢ - تعيين الوصي في الميعاد القانوني ١٣
- ٣ - عدم تعيين الأوصياء والخبراء من بين أعضاء المجالس ١٤
- ٤ - تخيير من ير بدالوصاية والقائمة من الأعضاء بين ترك العضوية أو البقاء فيها ١٥
- ٥ - عدم تعيين الأوصياء والقائمة من بين الخبراء ١٥
- ٦ - « » أي شخص في أكثر من وظيفة ١٥
- ٧ - « » وصي في التركات الجزئية ١٦
- ٨ - تعيين الوصي في التركات الجزئية في أحوال خاصة ١٦
- ٩ - « » « » « » ١٧
- ١٠ - « » « » « » ١٨
- ١١ - تعيين وصي على الحل المستكن ١٨
- ١٢ - تعيين وصي بناء على طلب الدائن ١٩

- ١٣ - عدم اختصاص المجالس بتعيين قيم على المحكوم عليه جنائيا ١٩
 ١٤ - تعيين وكلاء عن العائنين في بلاد الأعداء ٢٠
 ١٥ - التفريق طلبات الحجر ولو تنازل مقدموها أو تصالحوا ٢١

الباب الخامس - الوصاية المختارة :

- ١ - تحقيق سند الوصاية المختارة ٢١
 ٢ - الوصاية المختارة لا تمنع من الزام الوصي بمجرد التركة وتقديم الحساب ٢٢

الباب السادس - في التعامل :

- ١ - في القسمة وعدم اختصاص المجلس بنظرها ٢٢
 ٢ - « » « » « » « » ٢٣
 ٣ - في شراء الوصي من القاصر والبيع له أو الاستجار منه ٢٣
 ٤ - استئذان المجالس في الشراء لعديم الأهلية ٢٤
 ٥ - الشروط الواجبة لتسويق بيع أو وهن عقار عديم الأهلية ٢٤
 ٦ - وجوب التحقق قبل الاذن بالشراء أو التبادل من خلو الدين من حقوق الغير ٢٥
 ٧ - وجوب ذكر الاجراءات التي اتخذها المجلس قبل الاذن بالبيع أو الشراء ٢٥
 ٨ - وجوب التحقق قبل الاذن ببيع عقار عديم الأهلية من صحة الديون ٢٥
 ٩ - الوجبة للبيع ٢٦
 ١٠ - وجوب اشتغال قرار الاذن بالبيع على بيان سند الدين وحصة عديم الأهلية فيه ونتيجة المحاسبة ومحضر المرد الخ ٢٧
 ١١ - وجوب ارسال قرارات التعامل الى الوزارة عقب صدورها بدون توقف ٢٨
 ١٢ - على طلبها أو طلب ذوي الشأن صورة منها ٢٨

الباب السابع - المحاسبة :

- ١ - محاسبة الأوصياء والقائمة طبقا لنصوص اللائحة ٢٨
 ٢ - وجوب تقديم الحساب في آخر كل سنة ووجود عضو العائلة والمشتكى عند نظر المجلس في الحساب وتحديد أجل لعمل الخبير الخ ٢٩
 ٣ - وجوب ارسال قرارات التصديق على الحساب مرفقة بتقارير الخبير ومحاضر أعمالهم للوزارة في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها وعدم تسليم صور منها قبل تصديق الوزارة ٣٠
 ٤ - عدم ارسال كشوف الحساب في القضايا التي تقل قيمتها عن ألف جنيه ٣٠
 ٥ - عدم جواز التأشير للوصي على صورة كشف الحساب بالاعتماد إلا بعد استئذان الوزارة ٣١
 ٦ - وجوب اخطار الوصي وعضو العائلة والمشتكى عند تقديم تقرير الخبير عن الحساب لاداء ما يلاحظ عليه قبل الجلسة ومناقشته يوم الجلسة ٣١

- ٧ - نظام المحاسبة امام المجالس الحسبية (راجع نماذج كشوف الحساب
بآخر المجموعة) ... ٣٢
- ٨ - صيغة محاضر وضع الأختام والامضاءات على الدفاتر التي أنشأها
الأوصياء طبقا لنظام المحاسبة ... ٣٦
- ٩ - فحص الحسابات بمعرفة المجالس اذا كانت خاصة بركات أو أموال
صغيرة القيمة ... ٣٨

الباب الثامن - معاقبة الأوصياء :

- ١ - منشور النيابة بالعناية بتحقيق قضايا اختلاس أموال عديمي الأهلية ... ٣٩
- ٢ - « » بالاعتماد في تحقيق الاختلاس على تقارير الخبراء المقدمة
للمجالس الحسبية ... ٤٠

الباب التاسع - الإيداع والاستغلال والتفقة :

- ١ - تكليف الأوصياء ومن في حكمهم بإيداع التوفر لديهم بالنزنية قبل
آخر شهر مارس من كل سنة وعلى المجالس أن تنظر في أمر استغلالها ٤١
- ٢ - تكليف الأوصياء ومن في حكمهم بالبحث عن خير سبيل لاستغلال
المبالغ المتوفرة على وجه السرعة ... ٤٢
- ٣ - استثمار المبالغ الصغيرة بواسطة إيداعها في صناديق التوفير بالبوستة ... ٤٣
- ٤ - إبلاغ المجالس نص القانون الخاص بنظام صناديق التوفير الصادر
في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ... ٤٣
- ٥ - وجوب الإيداع في صناديق التوفير لحساب عديم الأهلية وعدم صرف
شيء من المودع إلا بقرار من المجلس وتقدير التفقة لعديم الأهلية وقت
الفصل في الحساب ... ٤٤
- ٦ - قبول مصلحة البوستة شروط الإيداع لحساب عديمي الأهلية ... ٤٥
- ٧ - طريقة صرف الاعانة الخاصة بالقصر والمجور عليهم ... ٤٥

الباب العاشر - صرف المعاش :

- ١ - عدم جواز صرف شيء من معاش القصر للأوصياء إلا بأذن من المجلس ٤٦
- ٢ - موافقة المالية على صرف أجزاء المبالغ المودعة في خزائن الحكومة
على ذمة عديمي الأهلية ... ٤٧

الباب الحادى عشر - أجور الأوصياء والخبراء :

- ١ - طريقة تقدير المكافأة للأوصياء والوقت المناسب للتقدير ... ٤٨
- ٢ - إيداع أمانة بالنزنية على ذمة الخير ... ٤٩
- ٣ - عزل الوصى اذا تأخر عن دفع أتعاب الخير ... ٥٠

الباب الثاني عشر - الرشد :

- ١ - اعتبار القاصر رشيدا يبلوغه ثمانى عشرة سنة هلالية ٥٠
- ٢ - وجوب التحرى عن أحوال القاصر قبل بلوغهم سن الرشد ٥٠
- ٣ - جواز اصدار قرارات بإثبات الرشد اذا طلب ذلك من المجالس ٥١

الباب الثالث عشر - التنفيذ بالقوة :

- ١ - تسليم أعيان التركة بالقوة فى أحوال خاصة ٥٢
- ٢ - منشور الداخلية لجهات الادارة باتباع المنشور السابق ٥٣

الباب الرابع عشر - الاطلاع والصور :

- ١ - بيان الاوراق الخاصة بالحكومة والافراد وما يجوز الاطلاع عليه منها وما لا يجوز ٥٤
- ٢ - جواز اعطاء صور قوائم الجرد لكل وارث بدون استئذان وجوب الاستئذان اذا طلبها غير وارث ٥٥
- ٣ - جواز اعطاء صور بعض القرارات بدون استئذان الوزارة ٥٦
- ٤ - منع اعطاء صور من قرارات التعامل الا بعد أن تكون قد تصدق عليها من الوزارة ومضى عليها ثلاثة أشهر من تاريخ صدورها ولم تستأنف ٥٦
- ٥ - جواز اعطاء صور من قرارات التعامل واعتماد الحساب ومحاضر الجرد والمصر ٥٧
- ٦ - الشهادات التى تطلب بعدم حصول طعن فى قرارات المجالس الحسبية ٥٨
- ٧ - طلبات الصور تقيد فى دفتر طلبات الصور ٥٩

الباب الخامس عشر - الرسوم :

- ١ - بيان القرارات الواجب تسجيلها فى سجل المحكمة الشرعية ورسم التسجيل وبدل التفتة ٦٠
- ٢ - تعليمات فى تنفيذ المنشور السابق ٦٠
- ٣ - جدول فئات ورق التفتة فى المحاكم الشرعية ٦١
- ٤ - تعليمات فى تقدير الرسوم وبدل التفتة فى الأوراق المختلفة ٦٣
- ٥ - « » « » « » « » ٦٦
- ٦ - تسجيل قرارات المجالس الحسبية فى سجل خاص بالمحاكم الشرعية ٦٨
- ٧ - جهات الادارة هى المسؤولة عن تحصيل الرسوم ٦٨
- ٨ - تعليمات المالية بشأن كيفية قيد الرسوم وتوريدها ٦٩
- ٩ - حفظ قوائم التحصيل التى انتهى العمل فيها لمدة سنة بعد السنة التى انتهت (المالية) ٧٠

(ز)

صفحة

- ١٠ - استعمال الاستشارة مرة ٣٣ ع ٠ ح في محصل إيرادات المجالس الحسبية ٧١
١١ - قائم التحصيل التي انتهى العمل فيها ٧٢
١٢ - طلبات المالية بشأن قسمة التحصيل مرة ٣٣ ع ٠ ح ٧٣

الباب السادس عشر - شؤون متنوعة :

- ١ - وجوب تبليغ الأعضاء جميع المنشورات ٧٥
٢ - كنية المجالس الحسبية تأييد للمحاكم التي يتقاضون منها روايتهم ٧٥
٣ - مخبرة البنك الزراعي بواسطة الوزارة ٧٦
٤ - فصل قيودات المجالس الحسبية عن قيودات الادارة ٧٦
٥ - اخطار المحاكم الشرعية بالقرارات التي تصدر بالحجر على نظار الأوقاف
أو بوزلم من الوصاية أو القيامة أو الوكالة ٧٦
٦ - ابلاغ تقارير التفتيش للمجالس الحسبية ووجوب تنفيذها في مدة
لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول التقرير ٧٧
٧ - صرف أدوات المجالس الحسبية الكثائية من المحاكم الأهلية ٧٨
٨ - مواعيد ارسال الكشوف للوزارة ٧٨
٩ - قيد المرائض التي ترد للمجالس الحسبية من دوائر الحكومة في دفتر المرائض ٧٩
١٠ - بيان مدة حفظ دفاتر المجالس الحسبية في المجالس والدفترخانات ٧٩
١١ - نماذج كشوف الحساب

مجموعة

منشورات المجالس الحسبية

الباب الأول - أعضاء المجالس الحسبية

١ - تعيين القضاة الشرعيين أعضاء علماء

(منشور صادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ نمرة ٤٤)

رأينا حرصا على مصالح الأيتام وفاقدى الأهلية ندب حضرات قضاة المحاكم الشرعية بصفة أعضاء علماء في المجالس الحسبية لما نراه من أن اشتراك حضراتهم في أعمال هذه المجالس يكون من أكبر الضمانات لسير العمل على الطريقة القويمة .

فالأماول من حضرات القضاة أن يقوموا بهذه المأمورية بما عهد فيهم من النزاهة والكفاءة حتى ينهضوا بالمجالس الحسبية الى الدرجة التي يجدر أن تكون عليها هذه المجالس لتحقيق الغرض السامى الذى أنشئت من أجله .

٢ - جعل رئاسة المجلس للقاضى الشرعى عند غياب المأمور

(منشور صادر في ٣١ يولي سنة ١٩١٨ نمرة ٨)

لاحظت الوزارة أن بعض المجالس الحسبية قد التبس عليه فهم التعديل الذى أدخل على المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وترتب على ذلك أن تشكل بعض الجلسات لم يكن قانونيا ؛

وحيث ان القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٨ لم يدخل أى تغيير على كيفية تشكيل المجلس الذى يتشكل من عضو ادارى وعضو علمى وعضو من الأعيان وانما كان التغيير قاصرا على رئاسة المجلس فجعلت الرئاسة للقاضى الشرعى عند غياب المأمور تفاديا من جعل الرئاسة لغيره من رجال الادارة فيشكل المجلس عند غياب المأمور من القاضى الشرعى رئيسا ومن ينوب عن المأمور من موظفى الادارة عضوين وأحد الأعيان عضوا يسار .

واقضى نشره للعلم به .

٣ - طريقة انتخاب الاعضاء الأعيان للحضور بالجلسات

(منشور صادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ مرة ١٥)

لاحظت الوزارة أن المجالس الحسبية لا تتبع نظاما معيناً عند انتخاب الأعضاء الأعيان للحضور بالجلسات وترتب على ذلك تعطيل بعض الجلسات أو تكليف بعض الأعضاء بالعمل دون غيرهم لذلك نلفت حضرات رؤساء المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات والمراكز إلى اتباع النظام الآتي ابتداء من يناير سنة ١٩٢٢ المقبل طبقاً للمادة (٥) من لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٦ يناير سنة ١٨٩٧ :

(أولاً) ينتخب رؤساء المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات والمراكز من كشف الأعيان الذين تعينهم وزارة الداخلية أربعة أعضاء عن كل مركز أو قسم للحضور بجلسات المجلس الحسبي الذي ينظر في قضايا هذا المركز أو القسم سواء في مجلس حسبي المديرية أو المحافظة أو المركز بحيث يجلس كل منهم ثلاثة شهور في السنة فقط وأما باقي الأعضاء الذين تعينهم وزارة الداخلية فيكونون بصفة أعضاء احتياطيين يجلسون عند غياب العضو الأصلي بحسب ترتيبهم في الكشف ؛

وإذا كان عدد المعينين من الأعضاء الأعيان أقل من أربعة عن المركز أو القسم فيقسم عليهم العمل بحيث يجلسون مدداً متساوية ؛

(ثانياً) يحضر رؤساء المجالس الحسبية في بدء كل سنة كشوفاً بأسماء الأعضاء الأعيان المنتخبين للحضور بالجلسات ويبان المدة التي يجلس فيها كل منهم مذيلة بأسماء الأعضاء الاحتياطيين ويرسلونها للوزارة للتصديق عليها ؛

(ثالثاً) إذا تخلف أحد الأعضاء المنتخبين للجلسات عن الحضور بها بدون سبب مقبول أو لم يخطر المجلس في وقت لائق بغايه ينتخب رئيس المجلس بدله من الأعضاء الاحتياطيين ليجلس في باقي المدة المخصصة له ويرسل بياناً بذلك للوزارة . ويراعى دائماً إعلان عضو احتياطي في كل جلسة حتى لا تعطل في حالة عدم حضور العضو الأصلي فإذا حضر هذا العضو ينصرف العضو الآخر .

٤ - اختيار الاعضاء الأعيان من طبقة المتعلمين

(صورة خطاب وزارة الحفانية لوزارة الداخلية بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٦ نمرة ٨٨٨٢)
نتشرف بأحاطة دولتكم علما أنه قد لوحظ في العمل أن كثيرين من أعضاء
الأعيان في المجالس الحسبية بالأقاليم ليسوا على استعداد تام للقيام بما يعهد
اليهم من أعمال هذه المجالس المتنوعة وعلى الأخص مراجعة حسابات الأوصياء
وفحص تقارير الخبراء ؛

ولما كان اختيار الأعضاء المذكورين موكولا الى مأموري المراكز والمديرين
والمحافظين الذين يجتزون الكشف بأسمائهم في أول شهر ديسمبر من كل
سنة طبقا للسادة الأولى من لأحة تنفيذ الأمر العالي القاضي بترتيب المجالس
الحسبية الصادرة في ١٦ يناير سنة ١٨٩٧ ؛

نرجو من دولتكم توجيه نظر حضراتهم الى ضرورة استعمال الدقة وبذل
كل العناية في اختيار هؤلاء الأعيان من طبقة المتعلمين "على قدر الامكان"
المعروفين بالنزاهة والاستقامة حتى يتسنى لهم أداء وظيفتهم على الوجه الأكمل .
ونرجو أن يراعى عند تحرير الكشف زيادة عدد هؤلاء الأعضاء في كل
مجلس عما كان عليه في السنين الماضية حتى لا يكون تغيب أحدهم سببا
في تأجيل عقد الجلسات .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام .

حضرة صاحب

المسطر أعلاه صورة خطاب وزارة الحفانية نمرة ٨٨٨٢ مرسل
للكم
للعلم بما اشتمل عليه والعمل به وأن يراعى بأن لا يقل عدد الأعضاء الأعيان
لكل مركز عن أربعة أو خمسة بحسب الأحوال .

وزير الداخلية

٥ — منع الأعضاء من التعامل مع الأوصياء ومن في حكمهم

(منشور صادر في ١٥ أبريل سنة ١٩١٥ نمرة ٢٣٢٦)

قد تبين من مراجعة بعض القضايا أن بعض أعضاء المجالس الحسبية يستأجرون أطيان أو عقارات عديمي الأهلية الموجودة في دائرة اختصاصهم ؛ ولما كانت وظيفة القضاء في الأحوال الشخصية التي يقوم بها هؤلاء الأعضاء لا تتفق مع مهاملة الأوصياء والقامة والوكلاء الذين يرجع أمرهم إليهم سواء في التعيين والعزل أو في التصديق على الحسابات والاذن بالتصرفات ؛ فقد رأت الوزارة لفت أعضاء المجالس الحسبية لوجوب الامتناع عن ذلك .

الباب الثاني — جلسات المجالس الحسبية

١ — جعل الجلسات دورية تتعقد في أيام وساعات معينة

(صورة منشور صادر في ٧ يونيو سنة ١٩١٦ نمرة ٢٠ بجعل جلسات المجالس الحسبية دورية)

(صورة خطاب وزارة الحفانية الوارد لوزارة الداخلية بتاريخ ١٦ أبريل

سنة ١٩١٦ نمرة ٣٩٧١)

نتشرف بأن نحيط دولتكم علما بأن المجالس الحسبية في المراكز لا تعقد جلساتها في أيام معينة وقد ترتب على ذلك خلل في الأعمال فقد رُئى أن بعض القضايا تؤجل لجلسات مقبلة غير معينة فيغفل تقديمها بالمرّة إتما عن إهمال وإتما عن قصد ؛

وقد رُئى أن الجلسات لا تعقد في أيام محدّدة وقد يحضر أرباب القضايا ولا تتعقد الجلسة وفي ذلك من المشقة عليهم ما لا يخفى إذا لوحظ أن أغلبهم من النساء اللاتي يحملن أولادهن مسافات بعيدة فقد يتركن حقوقهن ويهملن شكواهن تخلصا من هذه المشقات . وفضلا عن ذلك فإن أعضاء المجلس الذين يقومون بالعمل مجانا يتضررون من عدم تحديد مواعيد عقد الجلسات . وعلى الأخص القاضى الشرعى الذى ندب أخيرا لعضوية المجلس بصفته من العلماء ؛

فلمنع هذا الضرر نرى ضرورة جعل الجلسات دورية تتعقد في أيام معينة وساعات معلومة أسبوعيا كما هو الشأن في كل نظام قضائي ؛

وأنا لا نجد صعوبة في تنفيذ ذلك في المراكز لأن رئاسة المجلس بمقتضى الأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ تكون للأمر أو من ينوب عنه .

وقد جرى العمل على أن جميع موظفي المركز وهم عديدون ينوبون عنه في هذه الرئاسة عند تغيبه ؛

فندرج من دولتكم مع الموافقة إصدار التعليمات اللازمة للمحافظات والمديريات والمراكز يجعل جلسات المجالس الحسبية فيها دورية .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حضرة صاحب

المسطر أعلاه صورة ماورد لهذه الوزارة من وزارة الحفانية بما رأيته من ضرورة جعل جلسات المجالس الحسبية بالمراكز والمديريات والمحافظات دورية تتعقد في أيام معينة وساعات معلومة أسبوعيا كما هو الشأن في كل نظام قضائي ؛

وحيث أننا رأينا موافقة هذا الرأي فالأمل اجراء مقتضاه .

وزير الداخلية

٢ - تحديد جلسة خاصة في الأمور المستعجلة

(منشور صادر في سنة ١٩١٧ نمرة ٧)

تبين للوزارة من بعض حوادث عرضت عليها أن بعض رؤساء المجالس عند ما يعرض عليه طلب ذو أهمية تستدعي نظره على وجه السرعة يأمر بتحديد جلسة خاصة له غير الجلسة الاعتيادية .

ولما كانت جلسات المجالس الحسبية تتحدث بمقتضى قرار وزارى فترى الوزارة أنه عند تقديم طلب من قبيل ما ذكر يعرض على الجلسة الاعتيادية فإذا ما رأيت تحديد جلسة خاصة له يقرر المجلس ذلك .

٣ — عدم جواز افراد رؤساء المجالس بالتصرف فى المسائل التي ترفع اليهم

(منشور صادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٩١١ مرة ٤٧٦٢)

لاحظت النظارة من مراجعة بعض المسائل أنه قد يقدّم الى المجالس
الحسبية طلبات برفع الحجر أو رفع الوصاية لبلوغ سنّ الرشد وغير ذلك ،
وبعد عمل التحريات يتصرف فيها رئيس المجلس وحده بطريقة ادارية ؛
وحيث ان المسائل التي تكون من اختصاص هيئة بأكلها لا يصح أن
ينفرد بنظرها أحد أعضاء تلك الهيئة ؛

لذلك : تلقت النظارة حضرات رؤساء المجالس الحسبية الى أنه يجب أن
يرفع الى المجلس كل المسائل التي تكون من اختصاصه ولو كانت ظاهرة
الرفض أو القبول ليقتر فيها المجلس ما يراه ؛

وعلى العموم ليس لرؤساء المجالس الحسبية أن ينفردوا بالتصرف فى أى
عمل من أعمال المجالس المذكورة مهما كان ذلك العمل إلا بناء على قرارات
تصدر منها .

٤ — ذكر التاريخ الهجرى

(منشور صادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ مرة ١٥٨٣٦)

تبين للنظارة أن بعض المجالس الحسبية لا تذكر فى القرارات التاريخ
الهجرى اكتفاء بالتاريخ الميلادى على ان ذكر التاريخ الهجرى من الأهمية
بمكان لذلك تلقت النظر الى مراعاة ذكر التاريخ المذكور بالقرارات مع
التاريخ الميلادى .

الباب الثالث — التركات

١ — تدخل النيابة العمومية في حصر التركات واتخاذ الاجراءات التحفظية فيها

(صورة منشور صادر في ١٨ ماي سنة ١٩٢١ نمرة ٤٦)

قضت المادة ٩ من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ انه يجب على العمدة أو شيخ الحارة أن يخبر عضو النيابة العمومية في الجهات التي يكون لها مندوب فيها ب وفاة كل شخص يتوفى عن ورثة قاصرين أو غائبين أو في حالة تستدعي الحجر عليهم أو فيما اذا كانت الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها في ظرف ثمانى وأربعين ساعة وإلا فيلزمون بدفع غرامة من ٢٠ قرشا الى ١٠٠ قرش ؛

وقضت المادة ١٠ من القانون المذكور بأنه للنيابة العمومية في الجهات التي فيها مركز لها أن تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الممل المستكن أو القصر أو عديمي الأهلية أو الغائبين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي في حالة وجود حمل مستكن أو قصر أو عديمي أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث ؛

وقضت المادة ٢٥ من لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ بأنه يجب على الأوصياء أو القامة أو الوكلاء عند وضع يدهم على الأموال أن يدفعوا الى الحراس الذين عينتهم النيابة العمومية أو العمد أو رؤساء المجالس الحسبية أجرة حراستهم بالاىصالات اللازمة ؛

وحيث انه يؤخذ من هذه النصوص ومما جاء في المادة ٥٥٦ وما بعدها من التعليقات العامة أن النيابة العمومية لها الحق في اتخاذ الاجراءات التحفظية عقب التبليغ بالوفاة مثل حصر التركات وتعيين حارس عليها والختم على ما يخشى عليه منها وتسليم عائلة المتوفى أو شخص مؤتمن مبلغا كافيا للصرف منه على الجنائزة والمآتم وللنفقة أو مؤونة المواشى ومصاريف الزراعة الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي ؛

وحيث ان هذه النصوص معطلة التنفيذ لأن النيابات لا تتداخل في حصر التركات ولا تتخذ الاجراءات التحفظية فيها وقد ترتب على ذلك حصول اختلاس وسرقات لم يمكن الوصول الى اثباتها ؛
فصونا للتركات من الضياع ومحافظة على حق من له حق فيها رأينا تنفيذنا للنصوص المتقدمة :

(أولا) أن نفرد كل نيابة جزئية جزءا من دفتر العرائض لقيده جميع البلاغات التي ترد عليها ب وفاة كل شخص عن ورثة قصر أو غائبين أو في حالة تستدعي الحجر عليهم أو فيما اذا كانت الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها وأن ترفع الدعوى العمومية عند التأخير في التبليغ ؛

(ثانيا) أن تتولى بنفسها اتخاذ الاجراءات التحفظية السابق بيانها في التركات أو في أموال عديمي الأهلية الكبيرة وأن تندب رجال الادارة لهذا الغرض في التركات الصغيرة وتكلفهم بارسال أوراقها مستوفاة الى المجلس الحسبي المختص مباشرة وإخبار النيابة بما يتم ؛

(ثالثا) يؤشر في الدفتر بما يتم في كل مسألة ؛

ونرجو من حضرات الأعضاء تنفيذ ذلك ؛

النائب العمومي

مصطفى فتحي

(منشور صادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٢١ نمرة ١٢ من الوزارة)

حاضرة رئيس مجلس حسبي

تبلغ حضرتكم صورة منشور النيابة العمومية نمرة ٤٦ سنة ١٩٢١ الصادر منها للنيابات بشأن تداخلها في حصر التركات واتخاذ الاجراءات التحفظية فيها طبقا لما قضى به قانون المجالس الحسبية لاتباعه .

٢ - التركات التي تزول كلها أو بعضها للحكومة

(صورة ما نشر للديريات والمحافظات في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٦ نمرة ٢٢)

نظارة المالية اشكت بخطابها المؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩٠٦ نمرة ٤٥ من اجراءات المجالس الحسبية وتداخلها في التركات الآيلة كلها أو بعضها للحكومة وضربت أمثلة بمسائل مما أضر التداخل فيها بحقوق الحكومة وقالت ان المالية أمكنها أن تسوى بعض هذه المسائل بصفة ادارية مع أرباب الحقوق بمبالغ أقل مما قررت المجالس وشفعت مقالها ذلك بأن الأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ قضى بأن هذه المجالس تتداخل في التركات في حالة وفاة أحد الأهالى عن حمل مستكن أو ورثة قصر أو عديمى الأهلية أو غائبين غيبة شرعية وليس لهم وصى أو قيم أو وكيل ورغبت إعطاء التعليمات اللازمة بعدم تداخل المجالس الحسبية في التركات الآيلة كلها أو بعضها لجهة الحكومة ؛

وحيث ان التركات التي يكون للحكومة فيها حق إما أن تكون كلها آيلة لجهة الحكومة وفي مثل هذه الحالة لا يكون للمجالس حق التداخل فيها بوجه من الوجوه أو يكون بعضها آيلا للحكومة والبعض الآخر لغيرها فهذا القيد ان لم يكن فيما نصت عليه المادة الثانية من الأمر العالى المشار إليه بأنه لم يكن هناك حمل مستكن أو ورثة قصر أو عديمى الأهلية أو غائبون غيبة شرعية وليس لهم وصى أو قيم أو وكيل فلذلك الشأن لا يكون للمجالس الحسبية حق التداخل ؛

وإن كان هذا الغير واحدا من ذكروا مما يتحتم على المجالس حق التداخل في التركة أو وجدت ظروف تستدعى دخولها بسبب من الأسباب فاللازم في هاتين الحالتين إخطار المالية قبل أن تهتز المجالس في التركة أمرا لتتخذ من الاحتياطات ما يكون عنه وارث حفظ حقوق الحكومة من الضياع .

٣ - وضع يد الحكومة على التركات التي تؤول اليها

(صورة ما صدر من المالية بخصوص التركات الآيلة كلها أو بعضها للحكومة المبلغ للحقانية
بمكاتبه رقم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧ نمرة ٤٤٦)

قضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بالغاء أرقام بيت
المال وتشكيل مجالس حسبية في المديريات والمحافظات أن لا دخل للمجالس
المذكورة في مسائل التركات إلا اذا كانت متعلقة بمتوفين عن حمل مستكن
أو وريثة قصر أو عديمي الأهلية أو غائبين غيبة شرعية ولا اختصاص لها
في التركات الآيلة كلها أو بعضها لجهة الحكومة ؛

وبناء على ذلك وعلى ما جاء بالتعليقات التي حرّرت بمعرفة نظارة المالية
بالاتفاق مع نظارة الداخلية وبلغت من هذه الأخيرة لعموم الجهات
في ١٤ أبريل سنة ١٨٩٨ وعلى ما جاء أيضا بمنشور نظارة الحسانية بتاريخ
٢٦ أبريل سنة ١٩٠١ وبما لنظارة المالية من السلطة في المحافظة على حقوق
الحكومة قبل من كانت وحيث تكون ترى هذه النظارة وضع يد المديرية
أو المحافظة أثر الوفاة على التركات الآيلة كلها لجهة الحكومة وعدم تمكن أى
شخص كان من وضع يده عليها ووضع يدها أيضا بالاشتراك مع الوارث مع
الحكومة على التركات الآيلة لها بالشرك بحيث لو ادعى أحد ما غير ذلك
الشريك بوراثة أو بوصية صادرة له أو بأى حق كان يكلف ثبوت دعواه شرعا
في مواجهة الحكومة وشريكها وعند اعلان المديرية أو المحافظة بعريضة
افتتاح الدعوى الشرعية يجب ارسالها للمالية (ادارة عموم الحسابات) مع
الأوراق المتعلقة بها وملحوظات المديرية أو المحافظة عليها لافادتها عن السير
القانونى اللازم .

٤ - في محاضر الجرد و.ايجب على المجالس حين النظر فيها

(منشور صادر في ١٦ يولييه سنة ١٩١٧ نمرة ٦)

لأول من مراجعة القضايا :

أن النزاع يقع في صحة مادون بمحضر الجرد ويتعذر غالبا معرفة الحقيقة
لوقوع ذلك عادة بعد مضي زمن طويل على الوفاة .

أن التركة تكون مثقلة بالديون ولا ينظر في تسويتها فلا تتجح الوسائل التي قد تكون كافية لاقاذا التركة لو اتخذت في الوقت المناسب .

أنه قد يكون في التركة محل تجارى ولا ينظر في أمر تصفيته أو الاستمرار في استغلاله إلا بعد وقوع الحسارة .

أن نفقة القصر لا تقدر في بدء الوصاية ويترتب على ذلك المبالغة في الصرف عليهم ووقوع النزاع مع الوصى عند المحاسبة .

أن بعض الأوصياء يستعين في إدارة الأموال بأشخاص مأجورين بلا مسوغ .

لذلك ترى الوزارة ضرورة تكليف قلم الكتاب بتقديم أوراق التركة التي تزيد قيمتها عن ألف جنيه الى الجلسة يجزء إيداع محضر الجرد .

ويكلف الوصى أو المشرف ان وجد وغيره من ذوى الشأن بالحضور فيها .

ومنى عرض الأمر على المجلس ينظر في المسائل الآتية :

أولاً - فى التصديق على محضر الجرد بعد التحقق من اشماله على ما يأتى :

(أ) اسم ولقب وعمل وتوطن القاصر ؛

(ب) جميع أملاكه الثابتة والمتنقلة ؛

(ج) بيان ماله وما عليه من الديون ويشمل ذلك ذكر ما يكون للوصى أو عليه ؛

(د) ما يخصه فى شركة أو صناعة أو أى عمل آخر ؛

(هـ) جميع المستندات وعقود التملك والدفاتر وكل ما كان له أهمية من أوراق أخرى ؛

(و) تقدير ثمن كل عين من الأعيان والمحلات التجارية أو الصناعية وبالجملة كل ما يدخل ضمن مال القاصر إلا الأشياء ذات القيمة فيقدر الخبير قيمتها اذا اقتضى الحال .

ثانياً — فى سداد الديون الثابتة بعد الاطلاع على أصل سندات الدين فيقرر ما يراه من الوسائل لسداد هذه الديون طبقاً للقواعد المقررة فى المنشور نمرة ١٧٥٠ الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩١٦ أنظر صحيفة ٢٧ ؛

ثالثاً — اذا وجد ضمن أملاك القاصر أو المحجور عليه أو الغائب محلات تجارية أو صناعية يعطى المجلس التعليمات اللازمة لتصفيتهما أو استمرار استغلالهما مراعيًا بقدر الامكان عدم المخاطرة بأموال القاصر ؛

ومما يحسن توجيه النظر اليه فى التركات الكبيرة توزيع طرق الاستغلال (فى التجارة والزراعة وغيرها) حتى يصيب القاصر من المكاسب فى التجارة الرابحة واذا وقعت خسارة لاتضيع فيها جميع أمواله ؛

رابعاً — يقدر النفقة اللازمة للقاصر فى السنة الأولى مراعيًا ما يلزمه أدبياً ومادياً وحجياً بالقدر المناسب لإيراده بعد تسوية ديونه .

ويجوز تعديل هذا التقدير عند فحص كل حساب أو بحسب الظروف .
وتسلم النفقة الى من يقوم بالإنابة بشخص القاصر ان لم يمكن للوصى أن يقوم بها .

خامساً — اذا كان فى الأموال أطيان يحث فى أصوبية تأجيرها أو مباشرة زراعتها مراعيًا الظروف الخاصة بكل تركة .

سادساً — يرخص المجلس للوصى عند الاقتضاء بأن يستعين فى الإدارة تحت مسؤوليته بشخص أو أشخاص مأجورين .

سابعاً — ينظر فى استغلال المبالغ التى قد توجد فى التركة بدون استثمار .
ويقوم المجلس بفحص الحالة المالية من جميع الوجوه ويقرر ما يراه بشأن كل نوع منها مما يجعل أساساً لإدارة الأموال فيتدارك بذلك كثيراً من الأغلاط التى يقع فيها الأوصياء والقائمة على غير اطلاع وعلم من المجالس .
وبذلك تسهل مأمورية الوصى وتضبط جميع أعماله .

الباب الرابع

'التبليغ عن الوفاة وتعيين الأوصياء والقامة والوكلاء

١ - معاقبة من يهمل في التبليغ عن الوفاة

(منشور صادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٣ نمرة ١٥٧٦٩)

لاحظت النظارة من تقارير التفتيش على أعمال المجالس الحسبية ومن المسائل التي عرضت عليها أن الاخبار عن الوفاة في الأحوال المنصوص عنها بالمادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ لا يحصل في الزمن المحدد بهذه المادة ، بل كثيرا ما شوهد حصوله بعد مدد طويلة فضلا عن أنه لوحظ أن الوفاة في بعض الأحوال قد لا تعلم إلا من شكوى تقدم بعد حدوثها بعدة أشهر أو بضعة سنين ، وقد رأت النظارة من جهة أخرى أنه لا يراعى إلا قليلا توقيع الجزاء الوارد بالمادة سالفة الذكر على من يقع منه مثل هذا الإهمال ،

وحيث انه لا يخفى ما قد يصيب التركات وعديمي الأهلية من الضرر عند التأخير في الاخبار المتوّه عنه آنفا ؛

لهذا : رأت النظارة لفت رؤساء المجالس الحسبية الى المادة المشار اليها لمراعاة التنبيه على الأشخاص المذكورين فيها بملاحظة المواعيد الواردة بها . ومحاكمة من يتجاوز تلك المواعيد أمام المحاكم المختصة .

٢ - تعيين الوصي في الميعاد القانوني

(منشور صادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٥٧٣٧)

تبين للنظارة من تقارير التفتيش على أعمال المجالس الحسبية ومن كثير من المواد التي عرضت عليها أن المجالس المذكورة تتأخر في تعيين الأوصياء على القصر مدة طويلة تجاوزت في أكثر الأحوال عدة أشهر ومدة وأكثر ؛

وحيث ان المادة الحادية عشرة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ أوجبت على المجالس الحسبية تعيين الأوصياء فى مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الاخبار بالوفاة ؛

وحيث انه لا يخفى ما يلحق التركات ومصلحة القصر من المضار عند التأخير فى تعيين الأوصياء ؛

لهذا : رأت النظارة لفت المجالس الحسبية الى المادة المشار إليها ووجوب تعيين الأوصياء فى ميعاد الثمانية أيام الذى حددته الشارع معنا لتلك المضار .

٣ — عدم تعيين الأوصياء والخبراء من بين أعضاء المجالس

(منشور صادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٥ نمرة ١٧٢٩)

تتبن للوزارة أن بعض المجالس الحسبية تعين من بين أعضائها الأوصياء والقائمة أو الوكلاء والخبراء فى القضايا التى تقلم إليها للفصل فيها ؛ وحيث ولو انه قد يكون الغرض الأصلى من مثل هذا التصرف زيادة العناية بادرارة أموال جديى الأهلية أو الغائبين لما يوجد فى الأعضاء المعينين من الصفات اللازمة لأداء مثل هذه المأموريات بذمة وكفاءة إلا أنه متى لوحظ أن أعضاء المجالس الحسبية يقومون فى أعمالهم بوظيفة قاضى الاحوال الشخصية ولوحظ أن القضاء يجب أن يكون بعيدا عن المؤثرات يرى أن الواجب عدم اتباع هذه الطريقة اتقاء لما يترتب عليها من الشبهات إلا اذا كان يوجد بين عديم الأهلية والعضو المراد تعيينه لادرارة أمواله قرابة تمتنع معها هذه الشبهات ؛

وحيث إن الوزارة ترى ضرورة لفت المجالس الحسبية لمراعاة ذلك فترجو تبليغ هذا المنشور الى المجالس المركزية التابعة (للديرية أو المحافظة) للعمل به .

٤ — تخيير من يريد الوصاية والقيامه من الأعضاء
بين ترك العضوية أو البقاء فيها

(منشور صادر في ٣٠ مارس سنة ١٩١٥ نمرة ١١٤٢)

رجو الوزارة العناية بتنفيذ المنشور الصادر في ٢٠ مارس الجاري نمرة ١٧٣٩
فيخير حضرات الأعضاء المعيّنين بين البقاء في العضوية أو تركها حتى
لا يكون بين أعضاء المجالس الحسبية من يجمع بين العضوية والوصاية أو القيامه
أو الوكالة أو الإشراف أو الاشتغال بأعمال أهل الخبرة للأسباب السابق
ذكرها بالمنشور وتطلب إبلاغ ذلك الى المجالس المركزية التابعة (للمديرية
أو المحافظة) للبادرة بتنفيذه .

٥ — عدم تعيين الأوصياء والقامة من بين الخبراء

(منشور صادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٥ نمرة ٨٣٦)

تتبع للوزارة من مراجعة القضايا أن بعض المجالس الحسبية تعين الأوصياء
والقامة والكلاء من بين الخبراء المقبولين أمامها لفحص حسابات عديمي الأهلية ؛
وحيث أنه يخشى من المحاباة اذا قدم الخبير الوصي حسابه فأحالته المجلس
على خبير وصى آخر لفحصه لما قد يتوقعه كل منهما من مساعدة زميله .
الحاجة ؛
وحيث ان الوزارة ترى أن الأحوط منع مثل هذا التعيين حرصا على مصلحة
الأيام فترجو مراعاة ذلك مع تخيير الخبير الوصي في الحال بين إحدى الوظيفتين .

٦ — عدم تعيين أى شخص في أكثر من وظيفتين

(منشور صادر في ١٥ أبريل سنة ١٩١٥ نمرة ٢٣٢١)

لوحظ أن وظائف الأوصياء والقامة والكلاء مرغوب فيها كثيرا وأن
بعض الناس يجمع بين عدد كبير منها . وفي ذلك ضرر عظيم بمصلحة القصر
والمحجور عليهم والقائمين فاتفق لهذا الضرر ترى الوزارة وضع حد لهذا التصرف
بمنع جواز تكليف انسان بأكثر من وظيفتين اثنتين حتى يتسنى له أن يحسن
القيام بأعماله ؛ فنقلت المجلس الحسبي الى مراعاة ذلك .

٧ - عدم تعيين وصى فى التركات الجزئية

(منشور صادر فى ٣٠ مايو سنة ١٨٩٧ نمرة ٣٤)

بعض المديريات طلبت من النظارة التصريح بما تراه فى أمر التركات الجزئية التى لا يبلغ نصيب القاصر فيها عشرين جنبيا ان كان ينظر ذلك بالمجالس الحسبية ويعين الوصى على القاصر مع جزئية استحقاقه أم كيف وذلك نظرا لعدم وجود نص صريح فى هذا الشأن بالأمر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ واللائحة التكميلية له وقد علمت النظارة مما ورد لها من نظارة الداخلية بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٨٧ نمرة ٧٦ أنها بناء على رأى الذى أعطاه قسم قضاياها أصدرت منشورا فى التاريخ المرقوم لبعض المديريات والمحافظات الموجود بها بعض تركات لم يفرج عنها للآن بما يتضمن أن القاصر الواحد الذى لا تزيد حصته فى التركة عن عشرين جنبيا لا يلزم تعيين وصى عليه أما اذا كان موجود أكثر من قاصر فلا يتعين الوصى إلا اذا كان مجموع حصص القصر يزيد عن الأربعين جنبيا ورجبت نظارة الداخلية اصدار التعليمات اللازمة للمجالس الحسبية بما يترأى ؛

وحيث انه تسهلا لسير العمل قد تراءى لنا أوقية السير على هذا الوجه فينبغى اتباع الاجراء على مقتضاه .

٨ - تعيين الوصى فى التركات الجزئية فى أحوال خاصة

(منشور صادر فى ١٨ يولى سنة ١٨٩٧ نمرة ٤٧)

منشور النظارة الصادر للمجالس الحسبية والمحاكم الشرعية فى ٣٠ مايو سنة ١٨٩٧ قضى بعدم لزوم تعيين وصى على القاصر الذى لا تزيد حصته فى التركة عن العشرين جنبيا ولا على القصر الذين لا يزيد مجموع حصصهم عن الأربعين جنبيا وقد علم للنظارة من بعض مكاتبات وردت لها بعدئذ أن بعض أشخاص يتوفون عن ورثة قصر وبلغ وأحد الورثة البالغ يضع يده على عموم ما تخلف عن مورثهم بما فيه حصة القصر الجزئية التى لا تحتاج لتنصيب وصى وعند مطالبة متولى شؤون القصر الواضع يده على التركة بحقوقهم يتمتع عن التسليم امتناعا كليا بغير وجه شرعى مع عدم وجود مال لهم ينفق عليهم منه

سوى النصيب المذكور وبهذه الحالة لا يمكن استخلاص حقوق القاصر أو القصر إلا بعد تقديم دعوى بشأنها وتزعمها بحكم قضائي ولا يتأتى سماع الدعوى إلا من وصى شرعى وكذا الحال فى من يتوفى عن قصر أيضا وتكون التركة لها أو عليها ديون يلزم المطالبة بها والمخاصمة فيها ولو كانت حصصة القاصر أقل من المبلغ المتوفى عنه كما أن بعض الجهات طالب معرفة من يسلم له نصيب القاصر أو القصر الذى لا يتجاوز المبلغ المحكى عنه ؛ وحيث أنه لم يكن الغرض من المنشور النهى عن تعيين الوصى ولو وجد ما يستدعيه لأنه فى حالة ما يرى المجلس لزوما لذلك يجب إقامة الوصى مهما كان نصيب القاصر أو القصر حفظا لحقوقهم من الضياع ؛ أما تسليم ذلك النصيب فى حالة عدم تجاوزه القدر المعين بالمنشور وعدم وجود وصى فيكون للتولى إدارة شؤون القاصر وترتيبه والافاق عليه فبناء عليه لزم النشر للمجالس الحسبية والمحاكم الشرعية .

٩ - تعيين الوصى فى التركات الجزئية فى أحوال خاصة

(منشور صادر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ نمرة ٢٧٧٨)

فى ٣٠ ما يوسنة ١٨٩٧ أصدرت النظارة منشورا يقضى بعدم لزوم تعيين وصى على القاصر الذى لا تزيد حصته عن العشرين جنيها ولا على القصر الذين لا يزيد مجموع حصصهم عن الأربعين جنيها ؛ وفى ١٢ يولييه سنة ١٨٩٧ أصدرت منشورا آخر نمرة ٤٧ فسرت به المنشور الأول وأبانت أنه لم يكن الغرض منه النهى عن تعيين الوصى ولو وجد ما يستدعيه كأن يكون للتركة أو عليها ديون أو يكون للقاصر نصيب فى يد الغير أقل من عشرين جنيها وامتنع عن دفعه إلا بمقاضاته فانه فى مثل هذه الأحوال يجب تعيين الوصى ؛

وقد تين للنظارة الآن من جملة حوادث عرضت عليها أن بعض المجالس الحسبية لا تزال تراعى الجرى على المنشور الأول دون العمل بما قضى به المنشور الثانى من لزوم تعيين الأوصياء فى مثل الأحوال السابق بيانها ؛ لذلك : رأت النظارة لفت نظر المجالس الحسبية الى وجوب رعاية العمل بمنشورها الصادر فى ١٢ يولييه المشار إليه محافظة على مصلحة القصر وحسبا لما ينجم من الشكاوى فى هذا الشأن .

١٠ - تعيين الوصى في التركات الجزئية في أحوال خاصة

(منشور صادر في ٢ يناير سنة ١٩١٣ نمرة ٦١)

تلاحظ من التفتيش على أعمال بعض المجالس الحسبية أن بعض عمد البلاد هو الذى يقدر تركات المتوفين من حيث كونها جزئية أو كلية فإن كانت من النوع الأول أهمل ضبطها على أن الواجب عليه حصر التركة مهما كانت قيمتها لافرق بين كونها جزئية أو كلية وتقديم الأوراق لرئيس المجلس الذى له حق ذلك التقدير دون غيره فإن رأى أنها جزئية وتنطبق على المنشور الصادر من النظارة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٨٩٧ فيحفظ الأوراق وإلا فيرفعها للمجلس الحسبي للنظر في تعيين الوصى .

١١ - تعيين وصى على الحمل المستكن

(منشور صادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١١ نمرة ١١١٣١)

تتبن للنظارة من الاطلاع على كثير من القضايا والكشوف الأسبوعية أن بعض المجالس الحسبية يقرر بإيقاف تعيين الوصى للحمل المستكن حتى يفصل ذلك الحمل ؛

وحيث ان هذا مخالف من جهة لنص المادة الثانية من الامر العالى الصادر في نوفمبر سنة ١٨٩٦ التى تقضى بالتعيين فى مثل هذه الحالة ومن جهة أخرى فإن إيقاف التعيين حتى يفصل الحمل فيه ضرر لمصلحة هذا الاخير لما يترتب عليه من ترك أمواله بلا حصر وتأجير وقبض وغير ذلك من الأمور الوقتية التى تقتضى السرعة ؛

لهذا : ترى النظارة لفت المجالس الحسبية الى ذلك وعليه لزم تبليغه للمجالس الحسبية التابعة لذلك الطرف .

١٢ — تعيين وصى بناء على طلب الدائنين

(منشور صادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ مرة ٦٧٢٨)

علمت النظارة من الشكاوى العديدة التي رفعت اليها أن بعض المجالس الحسبية امتنعت عن تعيين الأوصياء لما طلب منها تعيين الدائنين الذين يريدون خصامة القصر وقد ظهر أن سبب هذا الامتناع اعتقاد المجالس المذكورة أن مصلحة القصر تقضى بذلك ؛

وحيث أن هذا الاعتقاد بعيد عن الصواب لأن مصلحة القصر تقف عند رعايتهم وحماية أموالهم ولا يجوز أن تتعدى إلى الإضرار بأموال الغير فقد رأت الوزارة لفت المجالس الحسبية إلى ضرورة النظر على وجه السرعة في تعيين الأوصياء في مثل هذه الأحوال مهما قلت قيمة التركة .

١٣ — عدم اختصاص المجالس بتعيين قيم على المحكوم عليه جنائيا

(منشور صادر في أول ديسمبر سنة ١٩١٢ مرة ١٤٢٦٢)

لاحظت النظارة أن بعض المجالس الحسبية تنظر في طلبات القوام المعينين من المحاكم على محكوم عليهم بعقوبة جنائية وتقرر بالإذن لهم ببيع عقارات من أملاك هؤلاء المحكوم عليهم ؛

وحيث أن المادة ٢٥ من قانون العقوبات نصت صراحة أن القيم الذي تقره المحكمة أو تنصبه على المحكوم عليه بعقوبة جنائية تابع لها في جميع ما يتعلق بقيامته فتكون المجالس الحسبية غير مختصة بالنظر في ذلك وقد قرر المجلس الحسبي العالي بهذا المعنى بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩١٢ ؛

بناء عليه اقتضى النشر بأمل مراعاة ما ذكر وتبليغه للمجالس المركزية لاتباع العمل بموجبه .

١٤ — تعيين وكلاء عن الغائبين في بلاد الأعداء

(منشور صادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ نمرة ٩)

بسبب غيبة بعض الأشخاص الخاضعين لقضاء المجالس الحسبية عن القطر المصري ووجودهم في بلاد الأعداء وقع نزاع بين المجالس الحسبية المختصة بالنظر في هذه القضايا بمقتضى أحكام قانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وبين ديوان الحراسة الرسمية لأموال الأعداء المختص بالاشراف على إدارة أموال هؤلاء الأشخاص بموجب الاعلانات الصادرة من جناب القائد العام ولا سيما الاعلان الرقيم ٣١ يولييه سنة ١٩١٦ .

فلاجتنب الاشكالات الناشئة من هذا الاشتراك في الاختصاص قداتفقت وزارة الحفانية مع ديوان الحراسة الرسمية لأموال الأعداء على أن يبقى الاختصاص في النظر في القضايا المذكورة للمجالس الحسبية فيكون لها حق تعيين الوكلاء وعزلهم على شريطة أن يكون التعيين في أول الأمر والتعيين أثر العزل بعد موافقة جناب ضابط الرخص ومتى صدر قرار التعيين يعطى جناب ضابط الرخص للوكيل المعين رخصة رسمية ويكون الوكيل خاضعا لقانون الغيبة المعمول به في المجالس الحسبية مع اتباعه لجميع شروط الرخصة .

وتختص المجالس بحاسبة هؤلاء الوكلاء وتقدير أتعابهم وتقدير النفقة لعائلات الغائبين .

وإذا ظهر من الحاسبة أن الوكيل لم يودع ما زاد من الأيراد عن المصروف في خزانة الحارس الرسمي لأموال الأعداء طبقا للتعليمات الصادرة منه يقرر المجلس إيداع هذه الزيادة في خزانة الحراسة الرسمية لأموال الأعداء ويعلم قراره لجناب ضابط الرخص .

أما الأشخاص الذين لا يقيمون في بلاد الأعداء فتكون إدارة أموالهم تحت إشراف المجالس الحسبية وحدها ولا شأن لديوان الحراسة فيها .
واقضى نشره للمجالس الحسبية للعمل به .

١٥ — النظر في طلبات الحجر ولو تنازل مقدموها أو تصالحوا

(منشور صادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ نمرة ٥)

تبين للوزارة من مراجعة بعض القضايا انه كثيرا ما تقدم الى المجالس الحسبية طلبات من ذوى الشأن بتوقيع الحجر على أشخاص ثم يتنازلون عنها أولا يحضرون أمام المجالس في اليوم المحدد للنظر فيها فقرر المجالس حفظها أو شطب القضايا من الجدول ؛

ونظرا لأن الحجر شرع لمصلحة عديمى الأهلية فهو متعلق بالنظام العام ومن ثم لا يصح التنازل عن طلب الحجر بعد تقديمه أو الصلح بشأنه ويكون المجلس الحسبي مختصا بنظر هذه الطلبات بمجرد تقديمها لرئيسه وعليه أن يسير في الاجراءات سواء حضر طالب الحجر أو لم يحضر ولا عبرة بتنازله أو صلحه بشأن ذلك ؛

وبما أن قواعد الشريعة الاسلامية الغراء تتفق مع هذه المبادئ ؛
لذلك ترى الوزارة لفت المجالس الحسبية للعمل بها .

الباب الخامس — الوصاية المختارة

١ — تحقيق سند الوصاية المختارة

(منشور صادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧ نمرة ٥٧)

قد علمت النظارة من وقائع الأحوال أن بعض المجالس الحسبية تنظر في مسائل تخص بوصاية مختارة عارية عن السندات ؛ وحيث ان اللائحة التنفيذية للأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ جاء في المادة ١٧ منها المختصة بالوصاية المختارة ما يوجب على المجالس الحسبية مراعاة استيفاء الاجراءات القانونية وهذا يستلزم اطلاع المجلس على سند الوصاية المدعى بها أما في حالة تجريدها من السندات فلا ينبغى للمجلس اعتبارها ولا الالتفات اليها بل يجب عليه في هذه الحالة نصب الوصى الشرعى على حسب القواعد المنبذة .

٢ — الوصاية المختارة لامتنع من الزام الوصى بجرد التركة وتقديم الحساب

(المنشور الصادر للديريات والمحافظات بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٧ نمرة ٢٦٠٥)

اتضح للنظارة من المسائل المتعلقة بالقصر الذين يكون لهم أوصياء مختارون أن بعض هؤلاء الأوصياء عند ما تطالبهم المجالس الحسبية بجرد أعيان تركة المتوفين الذين عينوهم يتوقفون عن إجراء ذلك الجرد اعتمادا منهم على المادة ١٧ من لائحة المجالس وكذلك استغفهم بعض المجالس عن الخطوة التي يجب اتباعها في أمثال هذه المسائل .

وحيث أن النظارة أجابت على ما ورد لها من الاستعلامات بأنه لا فرق بالنسبة للأمورية المجالس الحسبية في جرد التركات صيانة لأموال القصر بين أن يكون الوصى مختارا أو معيناً من قبلها وأنه يجب على هذه المجالس أن تتحد مع الأوصياء المختارين أو مع من يستنيبونهم عنهم في الجرد ليكون العمل مطردا للجميع كما تقتضى بذلك مصلحة القصر .

ولا فرق أيضا بين الوصيين المذكورين في المحاسبة وغيرها من الأحكام التي وضعت لحماية حقوق القصر .

الباب السادس — في التعامل

١ — في القسمة وعدم اختصاص المجالس بنظرها

(المنشور الصادر للديريات والمحافظات بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٠٩ نمرة ١٩٦٤)

تبين للنظارة من حوادث عرضت عليها أن بعض المجالس الحسبية اتوسع في تأويل نص المادة ١٢ من قانون تشكيل المجالس الحسبية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وتنظر في طلبات قسمة عقار القصر ؛

وحيث أن نص المادة المذكورة هو نص تقيدي لا يجوز اتوسع فيه ولم تكن قسمة عقار القاصر أو عديمي الأهلية المشترك مع الغير من مشتملاته ؛

وحيث ان المادة ٤٥٣ من القانون المدني الأهل نصت على أنه اذا كان أحد الشركاء غير أهل للتصرف في أمواله وجب رفع طلب القسمة الى المحكمة الجزئية ثم جاء في المادة ٤٥٦ منه أنه اذا وجد بين الشركاء قاصر أو عديم الأهلية أو غائب وجب تصديق المحكمة الابتدائية على قسمة الأموال الى حصص ؛ وحيث انه مع وجود هذه النصوص لا يرى مسوغ لتدخل المجالس لسببية في طلبات القسمة وأذا يكون من الواجب على ذوى الشأن رفع تلك الطلبات الى المحاكم المختصة لتفصل فيها .

٢ — في القسمة وعدم اختصاص المجالس بنظرها

(منشور صادر في أول ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٤٢٦٠)

لاحظت النظارة من مراجعة بعض القضايا أن المجالس الحسبية لا تزال تنظر في طلبات التصديق على قسمة عقار القاصر ؛ وحيث ان هذه الطلبات من اختصاص المحاكم الأهلية بمقتضى المواد ٤٥٢ وما بعدها من القانون المدني كما قضى بذلك منشور النظارة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٠٩ نمرة ١٩٦٤ ولم يرد في لائحة المجالس الحسبية نص على اختصاصها بنظر المسائل المذكورة؛ فترى النظارة وجوب عدم تعرض المجالس الحسبية لمسائل قسمة العقار حتى تصدر لها تعليمات أخرى .

٣ — في شراء الوصى من القاصر والبيع له أو الاستئجار منه

(منشور صادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٦)

تبين من المراجعة أن بعض الأوصياء يشترون أموال القاصر أو يستأجرونها لأنفسهم مع أن مصالحهم الشخصية تتناقض مع مصالح محجورهم في هذه الأحوال ولذلك ترى الوزارة مراعاة القواعد الآتية :

(أولا) لا يجوز للوصى أن يشتري شيئا لنفسه من ملك القاصر ولا أن يبيعه شيئا من ملكه إلا اذا كان ذلك لسبب وجيه يأخذ به المجلس .

(ثانيا) لا يجوز للوصى أن يستأجر شيئا من مال القاصر إلا اذا صلتق المجلس على شروط الإيجار .

٤ — استئذان المجالس في الشراء لعديم الأهلية

(منشور صادر للمجالس الحسينية بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٠٨ نمرة ١٩٨٣)

المادة الثالثة عشرة من لأئحة المجالس الحسينية تمنع الأوصياء والقوام من الشراء لمخجورهم إلا بعد استئذان المجلس الحسبي وظاهر أن المراد بهذا الاستئذان عرض حالة العين المراد شراؤها عليه وبعد اقتناعه بصلاحيته للقصر أو من في حكمهم وأرجحيتها لهم من جهة الثمن بأذن بصرفه كما تقتضيه وظيفة الرقابة العامة التي للمجالس الحسينية ؛

لهذا : يكون ما جرى عليه بعض المجالس من صرف المبالغ الى الأوصياء قبل التحقق من صلاحية الأعيان بلجهة القصر مخالفا للمراد بما جاء في تلك المادة .

٥ — الشروط الواجبة لتسويق بيع أو رهن عقار عديم الأهلية

(منشور صادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١ نمرة ٩٦٥٨)

لاحظت النظارة من مراجعة بعض القضايا أن المجالس الحسينية كثيرا ما تصرح ببيع أو رهن عقارات عديمي الأهلية لسداد ديون اكتفاء باثباتها بمحض الجرد دون أن تبحث عن أصل هذه الديون وعن طرق اثباتها ؛

وحيث انه من أهم واجبات المجالس الحسينية المحافظة على أموال عديمي الأهلية وعدم التصرف فيها إلا اذا دعت الضرورة الى ذلك ؛
قد رأت النظارة وضع التعليمات الآتية :

لا يجوز بيع عقار عديمي الأهلية لسداد دين إلا اذا تحققت الشروط الآتية :

(أولا) أن يتحقق المجلس من الدين وسببه ومن كونه ثابتا بطريقة من الطرق القانونية ولا يكفي في اثبات الدين مجرد ذكره بمحض الحصر ولا البيئة فيما زاد النصاب فيه عن ألف قرش ؛

(ثانيا) أن لا يكون للقاصر اراد يمكن منه تسديد تلك الديون ؛

(ثالثا) أن لا يكون في التركة مقولات يمكن بيعها للتسديد منها ؛

فإذا تحققت هذه الشروط الثلاثة ورأى المجلس وجوب بيع عقار عديي الأهلية أقر البيع وبتن طريقة بيعه سواء بالمزاد العلني أو بالممارسة وفي جميع الأحوال لا يصدق المجلس على البيع نهائيا إلا إذا بلغ المبيع حد القيمة .

٦ — وجوب التحقق قبل الاذن بالشراء أو التبادل من خلو العين من حقوق الغير

(منشور صادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١١٥٧١)

لاحظت النظارة أن بعض المجالس الحسبية يقرر شراء عقارات لعديي الأهلية أو بالتبادل عليها بدون أن يبحث عما إذا كانت العين المراد شراؤها لعديي الأهلية أو إعطاؤها بدلا لهم خالية من كل حق للغير عليها ا كتفاء بقول الوصي أو العمدة بأنها خالية ؛

وحيث ان مثل هذا القول لا يكفي وربما نشأ عنه ضرر لا يعوّض بالنسبة لعديي الأهلية ؛ لهذا : يجب على المجالس قبل الترخيص بالشراء أو البذل أن تكلف البائع أو المستبدل بتقديم الشهادات اللازمة من جهات الاختصاص بخلو العين المراد شراؤها أو إعطاؤها بدلا لعديي الأهلية من كافة الموانع وحقوق الغير .

٧ — وجوب ذكر الاجراءات التي اتخذها المجلس قبل الاذن بالبيع أو الشراء في القرار

(منشور صادر في أول ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٤٢٦١)

لاحظت النظارة من مطالعة القرارات التي تصدرها المجالس الحسبية بيع عقار القاصر ومن في حكمه أو رهنه لسداد ديون عليه أو استبداله أو شراء عقار لمن ذكروا أن هذه المجالس لا تراعى استيفاء الاجراءات اللازم عملها واستكمال البيانات الواجب ذكرها في القرار حتى يتبين عندمراجعة ان كان البيع أو الرهن أو الشراء أو الاستبدال فيه مصلحة للقصر أو تدعو للضرورة اليه كما قضى بذلك منشور النظارة الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١١٥٧١ ؛

وحيث ان خلق القرارات من البيانات والايضاحات السالف ذكرها يجعلها محلا للبحث والاستيفاءات بعد صدورها ويكون سببا في تعطيل نفاذها ولا تخفى الأضرار التي تترتب على ذلك ؛

لهذا : ترى النظارة لفت المجالس الحسبية الى اتباع ذلك المنشور ووجوب اشتغال القرارات المذكورة على ما يأتي :

(أولا) حصول معانة العين المراد بيعها أو شراؤها أو رهنها أو استبدالها ونتيجة هذه المعانة ؛

(ثانيا) مقدار الدين المراد البيع أو الرهن من أجله ونصيب القصر فيه والمستندات المثبتة له وتاريخ حلوله عليهم ومقدرة القصر على سداده من ايرادهم أو عدم مقدرتهم على ذلك ؛

(ثالثا) مبلغ ايراد القصر ومصرفهم السنوى ؛

(رابعا) حصول الكشف على العين المراد شراؤها من الجهات المختصة ووجودها خالية من الموانع والمحظورات .

٨ — وجوب التحقق قبل الاذن ببيع عقار مديم الأهلية من صحة الديون الموجبة للبيع

(منشور صادر في ٢٠ مايو سنة ١٩١٣ نمرة ٤٥٦٧)

لاحظت النظارة من مراجعة المواد التي عرضت عليها أن المجالس الحسبية ترخص ببيع عقار القاصر ومن في حكمه لسداد ديون عليه مكتفية في ذلك بكشف يقدم من الوصي أو القيم ببيان الدين بدون الاطلاع على المستندات المؤيدة وقد رفعت القرارات الصادرة في هذه المواد للمجلس الحسبي العالي وتقرر بالغائها لعدم تقديم هذه المستندات ؛

ولما كان من الواجب على المجلس التحقق من صحة الدين بالاطلاع على المستندات المثبتة له قبل الاذن بالبيع ؛ فترى النظارة لفت المجالس الى ما تقدم وإلى اتباع المنشور السابق صدوره منها بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٤٢٦٠ لاستيفاء جميع البيانات المتوّه عنها به .

٩ - وجوب اشتمال قرار الاذن بالبيع على بيان سند الدين وحصة
عديم الأهلية فيه ونتيجة المحاسبة ومحضر الجرد الخ

(منشور صادر في ٥ فبراير سنة ١٩١٦ نمرة ١٧٥٠)

تتبع من مراجعة قرارات الاذن ببيع عقار القاصر أو فاقد الأهلية أن بعض
المجالس الحسبية تغفل ذكر البيانات اللازمة للتحقق من المسوغ الشرعي للبيع
وللتحقق من بلوغ العين المراد بيعها أقصى ما يمكن أن تبلغه من الثمن فلا يتسنى
للوزارة معرفة ما إذا كانت هذه القرارات صائبة أو غير صائبة إلا بعد استعلامات
تستغرق زمنا طويلا مع أن بعض هذه القرارات أهمية وقتية تدعو إلى السرعة
في تنفيذها وفضلا عن ذلك فقد يفوت أثناء المخبرات ميعاد الاستئناف أحيانا ؛
لذلك : رأينا توجيه نظر المجالس إلى وجوب اشتمال القرارات المذكورة
على البيانات الآتية :

(أولا) نوع السند المثبت للدين ان كان عرفيا أو رسميا وتاريخه واسم
الدائن واسم المدين وقدر الدين حتى لا يكون السند الواحد سببا للاذن بالبيع
مرة ثانية ؛

(ثانيا) حصة القاصر أو المحجور عليه في هذا الدين ؛

(ثالثا) نتيجة محاسبة الوصى والقيم لمعرفة ايراد القاصر السنوى ومقدار
المال المتوفر له ؛

(رابعا) نتيجة مراجعة محضر الجرد لمعرفة المنقول الذى يمكن بيعه أو لمعرفة
العقار الذى يكون بيعه أقل ضررا ؛

(خامسا) الثمن الأساسى المحدد للبيع بعد المعاينة حتى لا يتابع العين بأقل
منه ويكون محضر المعاينة وافيا يذكر فيه :

حدود الأرض وأجزائها ونوعها ، مشتملاتها من المباني والسواقي والواورات
وغيرها ، كيفية الرى والصرف ، طرق المواصلات ، قيمة المال المربوط ،
ماتساويه من الايجار ، ماتساويه من الثمن ؛

ويراعى ذكر هذه البيانات أيضا في محاضر المعاينات التى تحصل فى أحوال
الشراء والبدل وعند ارسال صور هذه القرارات للوزارة ترفق بها محاضر المعاينات
المذكورة .

١٠ — وجوب ارسال قرارات التعامل الى الوزارة عقب صدورها بدون توقف على طلبها أو طلب ذوى الشأن صورة منها

(منشور صادر بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩١١ نمرة ٧٤٤٠)

قضى منشور النظارة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩١١ نمرة ١٦٩٧ بأن قرارات المجالس الحسبية التي يرخص فيها للأوصياء والقوام بالمعاملة مع الغير مثل الاذن بالبيع أو الاستدانة أو تسديد الدين أو التأجير أو نحو ذلك لا تعطى صورها أو شهادة بها إلا بعد مصادقة نظارة الحقانية عليها أو بعد مضي ثلاثة شهور من تاريخ صدورها وعدم رفع استئناف عنها ؛ والنظارة ترى أن كل قرار من هذا القبيل يجب المبادرة بارسال صورته إليها عقب صدوره بدون توقف على طلب النظارة أو طلب أرباب الشأن أخذ صورة منه .

الباب السابع — المحاسبة

١ — محاسبة الأوصياء والقامة طبقا لنصوص اللائحة

(منشور صادر في ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ نمرة ٥٤٠٦)

لاحظنا أن بعض المجالس الحسبية تغاضت عن محاسبة الأوصياء والقوام حتى أهمل كثير من هؤلاء أمر العناية بشؤون الأيتام وقصروا في إدارة أموالهم وضاعت بذلك كل مجهودات هذه المجالس التي تبذلها في حماية حقوق القصر والمحجور عليهم ؛

من أجل هذا : نلفت المجالس الحسبية الى ضرورة محاسبة الأوصياء والقامة طبقا لنصوص المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٧ من لائحة ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ .

٢ - وجوب تقديم الحساب في آخر كل سنة ووجود عضو العائلة والمشتكى عند نظر المجلس في الحساب وتحديد أجل لعمل الخير الخ

(منشور صادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ مرة ٥٢٦)

وجهت الوزارة في منشورها نمرة ٥٤٠٦ نظر المجالس الحسبية الى وجوب العناية بمحاسبة الأوصياء والقائمة ، لكن الطريقة التي اتبعت في المحاسبة لم تؤد الى النتائج المطلوبة لسببين :

(الأول) طول الزمن الذي يضيع في الاجراءات وعلى الأخص الآجال الواسعة التي تمنح للوصى في تقديم الحساب والتخير في فحصه ؛

(الثاني) عدم توفر الوسائل لدى المجالس لمناقشة الحساب بالدقة وذلك راجع لعدم وجود من ينازع الوصى في أوجه الحساب المقدم منه ؛

لذلك : ترى الوزارة أن المصلحة تقتضى مراعاة ما يأتي في المحاسبات :
(أولا) عدم منح أجل للوصى أو القيم في تقديم الحساب عن سنة مضت لأن القانون يوجب عليه أن يقدم حسابا بوجه التفصيل في آخر كل سنة الى المجلس الحسبي الذي عينه (المادة ٢٨ من اللائحة) ؛

وأما في حالة طلب الحساب في بحر السنة لسبب خاص فلا مانع من منح أجل قصير لتقديمه فيه ؛

(ثانيا) تحديد وقت مناسب لعمل الخير وتأديبه في حالة التأخير ؛

(ثالثا) وجود عضو العائلة أثناء فحص الحساب لأنه أقدر من غيره على بيان حقيقة إيراد عديم الأهلية وحقيقة المصروف عليه فيتسنى له أن يبين للمجلس بسهولة مواطن الخطأ أو الخيانة في الحساب المطروح أمامه ، فيستدعي عضو العائلة في جلسات الحساب على الأخص ليجلس بصفته عضوا في مجالس المحافظات والمديريات ، وليقدم البيانات اللازمة لتتویر مجالس المراكز التي لم يجعله القانون الحالي عضوا فيها ؛

(رابعا) وجود المشتكى اذا كان تقديم الحساب مبنيا على شكوى ؛

ويلاحظ أن يذكر في محضر الجلسة حصول استدعاء عضو العائلة والمشتكى وحضوره أو عدم حضوره ؛

ومتى تبين للجالس وقوع تبديد او اختلاس في اموال القصر أو عديمي
الأهلية تصدر قراراتها فيما يخص العزل وتبادر بارسال الأوراق للوزارة لاحتلتها
على النيابة العمومية اذا كانت أركان الجريمة متوفرة قانونا .

٣ - وجوب ارسال قرارات التصديق على الحساب مرفقة بتقارير
الخبراء ومحاضر أعمالهم للوزارة في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ
صدورها وعدم تسليم صور منها قبل تصديق الوزارة

(منشور صادر في أول نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ٩٤٠٢)

لما كانت قرارات التصديق على الحسابات التي تقدم من الأوصياء والقائمة
والوكلاء معتبرة من قرارات التعامل التي لا يجوز للجالس الحسبية إعطاء صورها
لنوى الشأن أو تبليغها للخير والوصى إلا بعد مصادقة الوزارة عليها ، نرى
توجيه النظر الى وجوب إرسال صور هذه القرارات مع تقارير الخبراء ومحاضر
أعمالهم الى الوزارة في مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ صدور
القرارات لتمكن الوزارة من مراجعتها في الميعاد المناسب فترفعها للجلس الحسبي
العالي إذا رأت محلا للاستئناف أو تكتفي بتنبيه المجالس لتصحيح ما وقع فيها
من الخطأ مادامت هذه القرارات لا تكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .

٤ - عدم ارسال كشوف الحساب في القضايا
التي تقل قيمتها عن الألف جنيه

(منشور صادر في ١٣ يولييه سنة ١٩١٨ نمرة ٧)

قضى منشور الوزارة نمرة ٩٤٠٢ الرقم أول نوفمبر سنة ١٩١٦ بوجوب ارسال
قرارات التصديق على الحسابات وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم الى الوزارة
في مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ صدور تلك القرارات لتمكن
الوزارة من مراجعتها في الميعاد المناسب وقد دلت المراجعة على أن لا ضرورة
لارسال القضايا التي تقل قيمتها عن ألف جنيه إلا اذا طلبت بصفة خاصة .
بناء عليه اقتضى نشره للعمل بمقتضاء .

٥ — عدم جواز التأشير للوصى على صورة كشف الحساب
بالاعتماد إلا بعد استئذان الوزارة

(منشور صادر في ٣ يناير سنة ١٩١٨ نمرة ١)

ظهر للوزارة من مراجعة قضايا المحاسبة أنه عند ما يقرر المجلس اعتماد
حساب يؤشر قلم الكتاب بهذا الاعتماد على صورة من كشف الحساب يقدمها
الوصى خصيصا لذلك ؛

وحيث ان هذا التصرف يخالف تعليمات الوزارة التي تقضى باستئذائها
في اعطاء مثل هذه الصورة فضلا عن أنه يؤدى لاضاعة الرسوم فترجو الوزارة
التنبيه على قلم الكتاب بالامتناع عن ذلك .

٦ — وجوب اخطار الوصى وعضو العائلة والمشتكى عند تقديم
تقرير الخبير عن الحساب لابداء ما يلاحظ عليه قبل الجلسة
ومناقشته يوم الجلسة

(منشور صادر في ٧ مايو سنة ١٩١٨ نمرة ٥)

لاحظت الوزارة أن بعض المجالس الحسبية تنظر في تقارير الخبراء وتفصل
فيها قبل اطلاع الوصى وعضو العائلة والمشتكى وابداء ملاحظاته عليها ويحصل
كثيرا أنه بعد أن تصدر المجالس قراراتها في موضوع الحساب يتظلم الوصى
او أحد أفراد العائلة من القرار ويقدم ملاحظات لو عرضت على المجلس
من قبل لأخذ بها . فتلأيا لذلك ترى الوزارة توجيه نظر المجالس الى وجوب
اخطار الوصى وعضو العائلة والمشتكى عند تقديم الخبير تقريره وتكليفه
بالاطلاع عليه وابداء ملاحظاته عنه كتابة قبل الجلسة المحددة للنظر فيه مع
اعلانه بالحضور في الجلسة المذكورة لمناقشة الحساب في مواجهته .

٧ - نظام المحاسبة امام المجالس الحسبية
(راجع نماذج كشوف الحساب المينة بآخر المجموعة)

(منشور صادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ نمرة ٥)

تبينت الوزارة من مراجعة قضايا حساب عديي الأهلية أن بعض الأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين لا يتخذون دفاتر لقيد حسابات عديي الأهلية أو يتبعون نظاما حسابيا غير صحيح أو ناقصا .

ولما كان في ذلك خطر على مصالح عديي الأهلية رأت الوزارة طبقا للمادة ٣٧ من لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧ لفت المجالس الحسبية الى الزام الأوصياء والقامة والوكلاء باتباع القواعد الآتية :

دفاتر الحساب

في التركات الصغيرة

يجب على الأوصياء والقامة والوكلاء متى كانت قيمة التركات أو الأموال التي يديرونها لا تزيد على عشرة آلاف جنيه أن يتخذوا لقيد حساباتهم دفترا يسمى "دفتر المذكرات" يثبتون فيه بطريقة الحساب البسيط جميع العمليات متسلسلة بحسب تواريخها من بيع وشراء وتأجير وانفاق وغير ذلك . وقد وضعت الوزارة أنموذجا لهذا الدفتر مقسمة صفحاته الى ثلاثة أقسام : فيدُون في الأول تاريخ العملية ، وفي الثاني بيانها مفصلا ، ويترك الثالث ليثبت فيه المجلس الحسبي ملاحظاته التي يراها .

في التركات الكبيرة

فاذا زادت التركات أو أموال عديي الأهلية على عشرة آلاف جنيه وجب على الأوصياء ومن في حكمهم أن يتخذوا أساسا لحساباتهم طريقة الحساب المزدوج المعروف "بالدويا" وأن يستعملوا لهذا الغرض دفترين أساسيين وهما : اليومية ، والأستاذ ، فيقيدون في دفتر اليومية كافة العمليات متسلسلة طبقا لتواريخها تمهيدا لنقلها الى دفتر الأستاذ وينقلون في دفتر الأستاذ

العمليات من اليومية طبقاً لأنواعها . ويجب أن يفتح في دفتر الأستاذ حسابات بقدر عدد موارد الإيراد ووجوه الصرف وأنواع العمليات . ويجب أن يكون من بينها حساب لرأس المال لاثبات رأس المال المدين بمحضر الجرد وما يطرأ عليه من التغيرات أولاً فأولاً .

وهذا لا يمنع الأوصياء والقائمة والوكلاء أن يتخذوا دفاتر مساعدة أخرى لاثبات تفاصيل الحساب اذا رأوا ضرورة لذلك .

العمل في الدفاتر

يجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو يياض أو كتابة في الحواشي وأن تمر كل صحيفة منها .

التصديق على دفتر اليومية

يلزم قبل بدء الكتابة في دفتر اليومية أن توضع على كل ورقة امضاء أو ختم رئيس المجلس أو الكاتب الأول اذا ندهب الرئيس لهذا الغرض ويثبت بالصحيفة الأولى منه ما يفيد حصول التوقيع على أوراقه مع ذكر أول وآخر نمرة فيه ثم يوقع على هذه العبارة بامضاء أو ختم الرئيس أو الكاتب الأول ويختم المجلس .

وفي آخر كل سنة أو عند انتهاء عمل الوصى أو القيم أو الوكيل لأى سبب أو عند انتهاء الدفتر يؤشر من رئيس المجلس أو الكاتب الأول المنتدب بما يفيد انتهاء العمل في الدفتر وتاريخ ذلك .

اطلاع المجلس

يجوز للمجالس الحسبية أن تطلع على دفاتر الأوصياء ومن في حكمهم كلما أرادت ذلك وتثبت بها ملاحظاتها عليها كما أن لها الحق في ندب من ترى ندبه لهذا الغرض .

كشوف الحساب

في التركات الصغيرة

يقدم الأوصياء ومن في حكمهم الى المجلس الحسى حساباتهم عن التركات أو الأموال التي لا تزيد على عشرة آلاف جنيه بمقتضى كشف يشتمون فيه جميع الإيرادات والمصروفات عن المدة المقدم عنها الحساب سواء كانت الإيرادات دورية أى من قبيل الربح مثل الإيجارات والغلال الناتجة عن الأرض أو استحقاق فى وقف أو معاش أو غير ذلك أو كانت متحصلة لحساب رأس المال مثل الذمم المخلفة عن المورث أو أثمان أعيان مبيعة وغيرها وسواء كانت المصروفات دورية مثل الأموال الأميرية وعوائد الأملاك أو المصروفات الزراعية أو ثمن المياه أو أتعاب الوصى أو مصاريف إدارية وغير ذلك أو كانت منصرفه لحساب رأس المال مثل الديون المستدة أو أثمان مشتريات أو قيمة تحسينات عقارية ثابتة وتشمل المصروفات أيضا النفقات ونحوها من المصاريف الشخصية الخاصة بعديمي الأهلية .

وإذا كانت التركات أو الأموال مكونة من جملة عقارات فيبين إيراد كل عقار ومصروفاته على حدة ويبين فى آخر الكشف مقدار الذمم المتأخرة لعديمي الأهلية والديون التي عليهم بالتفصيل ؛ وقد وضعت الوزارة أنموذجا لهذا الكشف للعمل به .

في التركات الكبيرة

وأما فى التركات وأموال عديمي الأهلية التي تزيد على عشرة آلاف جنيه فيراعى عند تقديم الحساب عنها فصل حساب الإيراد الدورى أو الربح عن حساب رأس المال ليتسنى الحكم على إدارة الناظرين عن عديمي الأهلية بنسبة الربح الى رأس المال وللوقوف على حالة التركة . ولهذا الغرض يقدم الأوصياء ومن في حكمهم كشفا بالإيراد والمصرف مرفقا بميزانية ببيان أصول وخصوم وصافي رأس المال .

ويشمل حساب الإيراد جميع الإيرادات الدورية المستحقة مدة الحساب فقط سواء حصلت أو لم تحصل فإذا كان الإيراد إيجاراً مثلاً فيدوّن بمربوطه في مدة الحساب ولا يدخل في حساب الإيراد المتأخر من الإيرادات عن مدة أخرى ولا حساب الإيرادات غير الدورية .

ويشمل حساب المصروفات الدورية فقط المستحقة الصرف عن المدة المقدم عنها الحساب سواء صرفت أو لم تصرف ولا يدخل فيها المصروفات التي صرفت عن مدة مقبلة ولا المصروفات غير الدورية وهي المنصرفة لحساب رأس المال مثل أثمان المشتريات والديون المستدة وقيمة التحسينات العقارية الثابتة ولا النفقات ونحوها من المصاريف الشخصية الخاصة بعدي الأهلية .

وإذا كانت التركات أو أموال عديمي الأهلية مكونة من جملة عقارات فيبين إيراد كل عقار ومصروفاته على حدة .

والفرق بين المصروف والإيراد يكون صافي الربح أو الإيراد الحقيقي وهو الذي يستبعد منه النفقة والمصاريف الشخصية اللازمة لعديمي الأهلية .

الميزانية

الغرض من الميزانية معرفة قيمة رأس المال لعديم الأهلية وقت تقديم الحساب فيبين في الأصول قيمة جميع موارده من أطياف ومنازل ونخيل وتقود ومتقولات وذمم متأخرة ومصاريف مدفوعة مقدماً لحساب مدة مقبلة الخ مع ملاحظة أنه لا محل للثمين السنوي بل يكفي اثبات القيمة حسب المدوّن بمحضر الجرد ويضاف عليها ثمن ما اشترى بعد ذلك أو قيمة التحسينات العقارية الثابتة حسب حقيقتها ويستزل ما يبيع بأمر المجلس ويستثنى من ذلك الأوراق المالية فتدوّن بقيمتها حسب السعر الحاضر وقت تقديم الحساب .

ويدوّن في الخصوم قيمة الديون التي على التركة والمصاريف المستحقة ولم تدفع والمبالغ التي وردت مقدماً بصقة إيجار أو تأمين عن مدة مقبلة .

والفرق بين الأصول والخصوم يكون رأس المال يضاف اليه رصيد حساب الإيراد والمنصرف المبين بالكشف السابق .

وقد وضعت الوزارة أنموذجين : أولهما لبيان حساب الإيرادات والمصروفات ، وثانيهما لبيان أصول وخصوم وصافي رأس المال ، ويكفي الاطلاع عليهما لمعرفة مشتتات كل منهما والفرض من كل قلم منهما .

محاضر الجرد

يجب على المجالس الحسبية عند اعتماد الحساب أن تأمر بأثبات التغييرات التي حصلت في محضر الجرد ، وعلى كاتب الجلسة تنفيذ هذا القرار بالتأشير به في محضر الجرد .

٨ - صيغة محاضر وضع الأختام والامضاءات على الدفاتر التي أنشأها
الأوصياء طبقا لنظام المحاسبة

(منشور صادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ نمرة ٦)

محضر وضع أختام أو امضاءات

مجلس حسبي
مديرية
محافظة

سنة ١٩٢٢

شهر

في يوم

نحن رئيس مجلس حسبي
مديرية
محافظة

بعد الاطلاع على نظام المحاسبة أمام المجالس الحسبية الصادر في ١٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٠

وبعد الاطلاع على هذا الدفتر

قد وقعنا (بختما أو امضاءنا) على أوراق هذا الدفتر المنمر الصحائف من
نمرة الى نمرة وقد حررنا هذا محضرا بما ذكر .

رئيس مجلس حسبي

محضر وضع أختام أوامضاءات

مديرية
مجلس حسبي محافظة

في يوم شهر سنة ١٩٢٠

نحن كاتب أول مجلس حسبي مديرية
محافظة

بعد الاطلاع على نظام المحاسبة أمام المجالس الحسبية الصادر في ١٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر الصادر من الرئاسة بديننا للتوقيع بعلامتنا على
دفاتر اليومية ، وبعد الاطلاع على هذا الدفتر .

قد وقعنا (بختمنا أوامضاءنا) على أوراق هذا الدفتر المنمر الصحائف
من نمرة الى نمرة وقد حرر هذا محضرا بما ذكر .

كاتب أول مجلس حسبي

حضرة صاحب رئيس مجلس حسبي

تنفيذا للمنشور الوزارة نمرة ٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بنظام المحاسبة أمام
المجالس الحسبية وتوحيدا للعمل رأيت الوزارة وضع صيغة محضر وضع
الأختام أو الامضاءات التي تبدأ بها دفاتر اليومية كالمبين بصدور هذا الخطاب
فترجو تكليف الأوصياء والقامة والوكلاء الذين يديرون تركت أو أموالا
تزيد على عشرة آلاف جنيه أن يقدموا من الآن للمجلس دفاتر اليومية قبل
استعمالها لخم أوراقها وإثبات الصيغة المتقدمة بالصحيفة الأولى منها طبقا
للمنشور المذكور .

٩ — فحص الحسابات بمعرفة المجالس اذا كانت خاصة بتركات أو أموال صغيرة القيمة

(صورة منشور صادر في ٩ يناير سنة ١٩٢١ م مرة ١)

تبينت الوزارة من مراجعة قضايا حسابات عديمي الأهلية :

(أولاً) أن المجالس الحسبية تكثر من ندب الخبراء لفحص الحسابات المقدمة من الأوصياء والقائمة والولاء عن الغائبين في التركات وأموال عديمي الأهلية الصغيرة القيمة أو التي يكون سبق فحص حساباتها بواسطة خبراء اعتمدت تقاريرهم ولم يطرأ تغيير جوهرى عليها مع أنه في هذه الأحوال يمكن للمجالس أن تفحص هذه الحسابات بمعرفتها بدون حاجة الى خير إما لسهولة الحساب وإما للرجوع للتقارير السابقة والاستئناس بها ؛

(ثانياً) أنها اعتادت عند ندب الخبراء أن تكلفهم بفحص الحساب بطريقة عامة بدون أن تبين الأوجه التي تريد التحقق منها ؛

ويرتب على ذلك تكليف القصر وعديمي الأهلية بمصاريفهم في حاجة اليها فضلاً عن الأضرار التي تلحقهم من طول الزمن الذى يضيع في هذه الاجراءات ؛ لذلك ترى الوزارة لفت المجالس الحسبية الى فحص الحسابات بمعرفتها كلما كانت خاصة بتركات أو أموال صغيرة القيمة خصوصاً اذا كانت كلها أو معظمها أطياناً زراعية محدودة المقدار أو كانت حسابات عديمي الأهلية السابقة فحست بواسطة خبراء اعتمدت تقاريرهم ولم يطرأ تغيير جوهرى عليها ؛ وفي هذه الحالة تنهت المجالس في قراراتها جميع البيانات المؤدية الى ضبط وتوضيح الحساب مثل عدد القصر وأعمالهم ونصيب كل منهم ومقارنة مواردهم المبنية بمحضر الجرد وما حدث بعده من التغيير — بالأعيان الواردة بالحساب — وملاحظاتها على أقلام الحساب بعد الاطلاع على جميع المستندات المؤيدة له ثم تبين حساب كل قاصر أو عديم الأهلية على حدة ؛

فاذا رأت المجالس ضرورة لفحص الحساب بواسطة خبراء تبين السبب في ذلك والأوجه التي يجب على الخبير أن يحققها ؛

ومراعاة لمصلحة عديمي الأهلية تكلف المجالس الحسبية الأوصياء ومن في حكمهم أن يستغلوا الأموال التي يديرونها بالطرق المأمونة البسيطة مثل التأجير فلا يسمحون بالزراعة إلا لضرورة أو اذا توفرت وسائلها ؛

وتحقيقا للغرض نفسه يجوز للمجالس أن تأذن للأوصياء ومن في حكمهم في حالة ما يكون لهم أطيان شائعة مع أطيان عديمي الأهلية أن يستأجروا حصص عديمي الأهلية الصغيرة بعد ربط أيجارها عليهم سنويا بمعرفة المجلس أو أن يؤجروا هذه الحصص الشائعة الى من أجروا اليه حصتهم وذلك بعد التحقق من أن الأيجار بلغ حد المثل .

الباب الثامن — معاقبة الأوصياء

١ — منشور النيابة بالعناية بتحقيق قضايا اختلاس أموال عديمي الأهلية

(مودة منشور صادر من النائب العمومي في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ نمرة ٩٦)

أخبرتنا وزارة الحقانية بكتابها نمرة ٤٥٣ بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٥ أنها أصدرت منشورا للمجالس الحسبية بتوجيه نظرها الى ضرورة إجراء المحاسبة السنوية عن أموال عديمي الأهلية الموكول اليها حمايتهم وأوجبت على الأوصياء والقائمة أن يودعوا من تلقاء أنفسهم النقود المتوفرة قبل آخر شهر مارس من كل سنة وحذرتهم من عواقب التأخير في الإيداع إذ هو يجر حتما إلى مسؤولية المتأخر وفرضت على المجالس أن تنتظر في أمثال هذه الأمور على وجه السرعة في جلسة خاصة وتأمر بأحالة الأوراق على النيابة اذا ظهر وقوع اختلاس ؛ وقد رأت الوزارة أن ليس ثمة ما يمنع من منح أجل لا يزيد عن خمسة عشر يوما لرد النقود المختلسة متى طلب المتهم ذلك ؛

فترجو من حضرات الأعضاء أن يوجهوا عنايتهم وناية اهتمامهم الى دراسة هذه القضايا والاسراع في تحقيقها بالدقة حتى لا تضعف الجهود التي تبذل لحماية أموال القصر والمجور عليهم ؛

ولا يغيب عنهم أن الاسراع في توقيع العقوبات المقررة في القانون على من يرتكب هذه الخيانة هو من أقوى الأسباب التي تمنع وقوع هذه الجرائم لما له من الأثر الحسن في زجر المجرمين ؛

وحيث ان الوزارة طلبت أن تخطر مباشرة بالتصرف النهائي في هذه القضايا وبالأحكام التي تصدر فيها فيما لو أقيمت الدعوى العمومية فنرجو ملاحظة ذلك مع إخطارنا في الوقت نفسه بهذه التصرفات .

٢ — منشور النيابة بالاعتماد في تحقيق الاختلاس على تقارير الخبراء المقدمة للمجالس الحسبية

(صورة منشور صادر من النائب العمومي في ٥ فبراير سنة ١٩١٨ نمرة ٢)

يعرض أحيانا أن نخيل على النيابة للتحقيق قضايا اتهم فيها أشخاص باختلاس أموال محجورينهم أو من الأوصياء عليهم فتسير النيابة المختصة في التحقيق على اعتبار أن التحقيقات الادارية التي قام بها المجلس الحسبي لاتصلح إلا لتنوير ذهن المحقق في المسألة على حين أن تلك التحقيقات قد تتضمن كل الأدلة التي على المتهم بحيث لا يبقى على النيابة من بعدها سوى استكمال التحقيق من الوجهة القضائية باستجواب المتهم وغير ذلك .

وأهم ما يقع أن النيابة تطرحه من غير التفات هي تقارير الخبراء الذين يكون المجلس الحسبي قد عينهم لفحص الحساب فتعتمد النيابة الى تعيين خبراء من قبلها يفحصون الحساب ويضيعون من الوقت في ذلك مثل ما أضعاه الخبراء الحسبيون أو أكثر مع أن هناك احتمال تعيين خبراء من قبل محكمة الجناح اذا قدمت لها الدعوى تكون مأموريتهم أوسع وأعم عما كلف به الخبراء الذين تنتدبهم المجالس الحسبية إلا اذا اقتضت العدالة غير ذلك وحيث يسأل رأينا في الأمر ، ونرجو أيضا أن يقفوا في التحقيقات عند حد استكمالها وستالنقص فيها وأكسابها الصفة القانونية .

الباب التاسع - الأيداع والاستغلال والنفقة

١ - تكليف الأوصياء ومن في حكمهم بأيداع المتوفّر لديهم بالخزينة قبل آخر شهر مارس من كل سنة وعلى المجالس أن تنظر في أمر استغلالها

(منشور صادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ نمرة ٥٦٩٠)

أوحظ من مراجعة بعض القضايا أن إيرادات عديمي الأهلية السنوية قد تزيد على نفقاتهم ومصاريف إدارة أموالهم زيادة كبيرة تبقى متجمدة بين أيدي الأوصياء والقائمة وقد يتصرف بعضهم في هذه الأموال بسبب وجودها بين أيديهم مدة طويلة من غير مراقبة ؛

وحيث أن المراقبة لا يتيسر تحقيقها إلا إذا علم مقدار المال المتوفّر في الوقت المناسب أى عند قفل حساب السنة مباشرة ؛

وحيث أنه ظهر في العمل أن المجالس الحسبية لا يتسنى لها معرفة مقدار المال المذكور في ذلك الميعاد لأنها لا تعلم به في الحقيقة إلا بعد مراجعة الحساب المقدم عن إدارة أموال عديمي الأهلية، ولما كانت مراجعة الحساب تقتضي في غالب الأحوال انتداب خير للقيام بها فإنها تستغرق زمنا طويلا، فإذا أظهر الخبير قيمة المتجمد من المال بين يدي الوصي أو القيم فإن هذا المقدار يكون عبارة عن المال الموجود في آخر المدة التي فحص الخبير حسابها وليس مقدار المال الموجود بين يدي الوصي أو القيم في وقت تقديم تقرير الخبير وعلم المجلس به للنظر في اعتماده ؛ ولذلك : رضى أنه متى قضى المجلس بأيداع مبالغ معينة في الخزينة كان الخبير قد أظهر وجوده متجمدا يدفع الوصي أو القيم القرار المذكور بقوله أنه صرف المال في شؤون عديم الأهلية ويطلب أجلا لتقديم حساب عنه ، فيحتاج الأمر لتعيين خير لفحص الحساب الجديد ويتعذر إذا الزام الوصي أو القيم بالأيداع لأنه لا يمكن الاعتماد على تقرير الخبير في تعيين المال الموجود لديه وقت الاقرار على الحساب المقدم منه ؛

وفضلا عن ذلك فإن مجرد ابقاء الأموال المذكورة تحت أيدي الأوصياء والقائمة في أثناء قيام الخبير بأمورية مراجعة الحساب وفي أثناء قيام المجالس بالإطلاع على إجراءات أهل الخبرة فيه ضرر سببه عدم استثمار الأموال في تلك المدة فضلا عن احتمال تبديدها فتلافيا لهذه الحالة التي تجعل حماية المجالس

الحسبية لأموال عديمي الأهلية ناقصة ترى الوزارة وجوب تكليف الأوصياء والقائمة بإيداع ما يتوفر لديهم من الأموال من تلقاء أنفسهم في الخزينة قبل آخر شهر مارس من كل سنة على وجه الاستمرار وتفهمهم بأن من يتأخر عن الإيداع في الميعاد المذكور يكون مسؤولاً عن إهماله وينظر المجلس في أمره على وجه السرعة ولا شيء يمنع الوصي أو القيم من استئذان المجلس في حجز المال الضروري للقيام بنفقة عديم الأهلية وإدارة أمواله حتى يحصل على شيء من الأيراد الجديد ؛

وعلى المجالس أن تنظر بعناية في أمر استغلال الأموال المودعة بالخزينة سواء كان ذلك بناء على طلب أصحاب الشأن أو من تلقاء نفسها ومتى تبين وجه الاستغلال تأمر بصرف هذه الأموال في الوقت المناسب بمراقبة الإدارة إذا دعت الحال لذلك .

٢ — تكليف الأوصياء ومن في حكمهم بالبحث عن خير سبيل لاستغلال المبالغ المتوفرة على وجه السرعة

(مشور صادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٦ نمرة ٣٦٦٠)

قد رأت الوزارة بالمنشور الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٥ نمرة ٥٦٩٠ تكليف الأوصياء والقائمة والوكلاء بإيداع ما يتوفر لديهم من أموال عديمي الأهلية والغائبين من تلقاء أنفسهم في الخزينة قبل آخر شهر مارس من كل سنة على وجه الاستمرار وجعلت من يتأخر عن الإيداع مسئولاً وفرضت على المجالس أن تبادر بالظفر في استغلال الأموال المودعة .

ولما كان الغرض الذي ترمى إليه الوزارة من الإيداع بالخزينة هو صيانة أموال اليتامى والضعفاء في محل مأمون لا يخشى عليها فيه من التبيد فهي أمانة تؤدي عند الطلب لأنها تحفظ بعينها بحيث لا يتصرف فيها إلى حين وجود أعيان يمكن شراؤها ولا فائدة للحكومة من هذه الودائع على الإطلاق لهذا ولأن مصلحة القصر تستدعي سرعة استثمار هذه الأموال حتى لا يحرم عديم الأهلية من ثمراتها نرى توجيه نظر المجالس من جديد إلى ضرورة الاهتمام بكل ما يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية وذلك بتكليف الأوصياء والقائمة بالبحث عن خير سبيل لاستغلال تلك المبالغ ومتى فخص الأمر وظهر أن فيه الحظ والمصلحة يصادق عليه المجلس على وجه السرعة .

٣ - استثمار المبالغ الصغيرة بواسطة ايداعها في صناديق التوفير بالبوسنة

(منشور صادر في أول نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ١٤٠٠)

قد استعلم بعض المجالس الحسبية من الوزارة عن كيفية استثمار المبالغ الصغيرة التي لا تكفي لشراء أوطيان أو عقار، وترى الوزارة أن خير الوسائل لاستثمار مثل هذه المبالغ ايداعها في صناديق التوفير بالبوسنة لأن الحكومة تضمن رد جميع المبالغ المدفوعة وما يخصها من الحخصص في الربح بمقتضى قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ؛

وقد أفتى فضيلة مفتي الديار المصرية عند اصدار القانون المذكور بانطباق احكام الشريعة عليه من كل الوجوه .

٤ - ابلاغ المجالس نص القانون الخاص بنظام صناديق التوفير

الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

(منشور صادر في أول نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ١٤٠٠ ملرر)

نبلغ المنشور نمرة ١٤٠٠ ونحيط حضرتكم علما بأن صناديق التوفير التي أوجدها في الأصل القانون الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ لعامة سكان البلاد عدل نظامها بعد ذلك فأنشئ فيها قسم خاص لتشغيل أموال المسلمين على شروط مطابقة لأحكام الشريعة الغراء بمقتضى القانون الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ؛

وهذا نص المادة الأولى منه :

المادة الأولى

رخص لمصلحة البوسنة قبول مبالغ تودع لديها على شروط مخصوصة ؛
ويجب عليها في هذه الحالة أن تقدم للودع استمارة مطبوعة لامضاءها منه
مشتملة على ما يأتي :

(أولا) توكل المودع لمدير عموم البوسنة توكيلا عاما باستعمال مادفعه في الطرق الجائرة شرعا الحالية من معاملة الربا بوجه من الوجوه ؛

(ثانيا) اذن المودع لدير عموم البوسته بأن يخلط ماله المدفوع منه بمال غيره من المودعين ؛

(ثالثا) قبول المودع بالاشتراك مع باقى أرباب الأموال المدفوعة فى الربح بقدر ما يقابل مادفعه“ .

٥ — وجوب الايداع فى صناديق التوفير لحساب عديم الأهلية وعدم صرف شىء من المودع إلا بقرار من المجلس وتقدير النفقة لعديم الأهلية وقت الفصل فى الحساب

(منشور صادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ نمرة ١٠٩٠٠)

بمراجعة قرارات المجالس الحسبية الخاصة بالتصديق على الحسابات المقدمة من الأوصياء والقائمة ظهر فى كثير منها أن أهم أوجه الخلاف الاعتيادية فى المحاسبات هو تعيين المبلغ اللازم للمصروف الشخصى للقاصر أو المحجور عليه وعائلته ؛ فلحسم هذا الخلاف فى المستقبل نرى توجيه نظر المجالس الى ضرورة تقدير المصروف الاعتيادى الذى يلزم فى السنة التالية لشؤون القاصر أو المحجور عليه وعائلته بما يوازى نفقة أمثاله مع مراعاة الظروف المالية الخاصة به وقت الفصل فى الحسابات السنوية لأن المجلس يكون فى هذا الوقت أقدر فى تعيين النفقة منه فى أى وقت آخر ؛

وقد لوحظ أن بعض المجالس تأمر بإيداع المبالغ المتوفرة فى صناديق التوفير فيودعها الأوصياء لحسابهم وباسمهم شخصيا ويملكون اذا التصرف فيها متى شاءوا بدون اذن المجلس ؛ ولما كان الغرض من هذا الايداع استثمار هذه الأموال بطريقة مأمونة فيجب على المجالس حتى لا يفوت هذا الغرض أن تتحقق بالوسائل التى تراها من أن الايداع يكون لحساب القاصر أو المحجور عليه دون غيره وأن يراعى عدم التصرف فى شىء من الأموال المودعة إلا بقرار من المجلس ؛

وقد بلغت هذه الأحكام لمصلحة البوسته حتى تعطى التعليمات اللازمة للأمناء على صناديق التوفير فى الجهات لاتباعها .

٦ - قبول مصلحة البوستة شروط الايداع لحساب عديى الأهلية

حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية فى مصر

حسب المرغوب فى كتاب معاليكم رقم ٥٦ - ٥٨/٣٠ بتاريخ ١٣ ديسمبر
الحالى قد تنبه على مكاتب البوستة بمراعاة الأحكام التى اشترطتها الوزارة
لإيداع أموال القصر أو عديى الأهلية فى صندوق التوفير وتفضلوا بقبول عظيم
التحيات .

القاهرة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٦ م
مدير عموم البوستة
(امضاء)

٧ - طريقة صرف الاعانة الخاصة بالقصر والمحجور عليهم

(خطاب المالية للحقانية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩)

فى علم الوزارة أن مجلس الوزراء قرر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ منح
أرباب المعاشات إعانة ودية خاصة نظير غلاء المعيشة من أول ديسمبر
سنة ١٩١٩ على النسبة الآتية :

(١) بنسبة ٦٠ ٪ لأصحاب المعاشات التى تبلغ ١٠٠ جنيه سنويا فأقل .

(٢) إعانة ثابتة قدرها ٦٠ جنيها فى السنة لأصحاب المعاشات التى
تتراوح بين ١٠٠ جنيه وبين ٣٤٠ جنيها سنويا .

(٣) أما المعاشات التى تتراوح مقاديرها بين ٣٤٠ جنيها و ٣٠٠ جنيه
فى السنة فتمنح أصحابها الاعانة بالمقدار الذى يكون مكافئا لها لغاية
٣٠٠ جنيه فى السنة .

وحيث ان هذه الاعانة تشمل أرباب المعاشات القصر والمحجور عليهم
فقد رأت وزارة المالية اتباع القواعد الآتية نحو صرف إعاناتهم وقد أصدرت
التعليمات اللازمة عن ذلك للمديريات والمحافظات .

أولا - معاشات القصر أو المحجور عليهم الجارى صرفها بأكملها الى
الأوصياء أو القوام عليهم بناء على قرارات المجالس الحسبية لا تصرف الاعانة

الخاصة بها بل تعلی بالأمانات بأسماء أربابها ما لم يتقرر من المجالس الحسبية صرف هذه الاعانة أيضا للأوصياء أو القوام .

ثانياً — معاشات القصر أو المحجور عليهم الجارى تعليه جزء منها بالأمانات بناء على قرارات المجالس الحسبية تضم الاعانة الخاصة بها بأكملها الى الجزء الذى يعلى بالأمانات ما لم ترد تعليمات أخرى عنها من المجالس الحسبية .

واقضى تحريره لسعادتكم بالاحاطة على أمل التنبيه بتبليغ ذلك للمجالس الحسبية والتكرم بالافادة عما اذا كان لدى وزارة الحفانية ملاحظات فى هذا الخصوص وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

(منشور صادر فى ٤ يناير سنة ١٩٢٠ تمرة ٢ بإبلاغ خطاب المالية المتقدم ذكره)
نبلغ تكم صورة المنشور الصادر من المالية بشأن الاعانة الخاصة بالقصر والمحجور عليهم ونرجو الأمر باتباعه .

الباب العاشر — صرف المعاش

١ — عدم جواز صرف شىء من معاش القصر للأوصياء إلا باذن من المجلس

(ماشرته وزارة المالية بتاريخ ديسمبر سنة ١٩١٦ للمحافظات والمديريات بخصوص ما يتبع نحو عدم صرف معاش القصر ورأس مال معاشهم الى الأوصياء والقائمة بدون اذن المجلس الحسى)

طلبت وزارة الحفانية من وزارة المالية تقرير عدم صرف شىء من معاش القصر أو من رأس مال معاشهم الى الأوصياء والقائمة إلا بترخيص من المجلس الحسى ؛

بناء عليه اقضى تحريره ل تكم يؤمل التنبيه بتحرير كشف مبين فيه المعاشات الجارى صرفها بمعرفة المديرية أو المحافظة للأوصياء والقائمة على القصر وعدينى الأهلية وارساله فى أقرب وقت ممكن للمجلس الحسى المختص حتى اذا

رخص باستمرار صرف تلك المعاشات للأوصياء والقائمة البادى ذكهم يستمر صرفها وإلا يتبع نحوها ما يقرره المجلس ؛ هذا مع العلم بأن تأخير صدور قرار المجلس الحسبى عن أى معاش مدرج فى الكشف المرسى اليه لغاية ديسمبر سنة ١٩١٦ لا يترتب عليه إيقاف صرف المعاش الى الوصى أو القيم بل يصرف المعاش كالمعتاد ويرسل استعجال للمجلس لإصدار قراره .

٢ — موافقة المالية على صرف أجزاء المبالغ المودعة فى خزائن الحكومة على ذمة عديمى الأهلية

(منشور المالية الصادر فى أغسطس سنة ١٩٢١)

قضى منشور الحاقية نمرة ٣ الصادر الى المجالس الحسبية فى شهر مايو سنة ١٩١٧ والمبلغ صورة منه ^{للمديرية} بمنشور وزارة المالية نمرة ٧٣/١/١١٧ للمحافظة رقم ٢ يوليه سنة ١٩١٧ بعدم صرف المبالغ المتجمدة فى خزائن الحكومة على ذمة القصر وعديمى الأهلية نظير معاش أو رأس مال أو مكافأة عن مدة خدمة مورثهم وذلك على أجزاء متعددة وحتم المنشور المشار اليه وجوب صرف تلك المبالغ دفعة واحدة بأكملها الى الأوصياء والقائمة لكى يستولى هؤلاء على ما تقرر المجالس الحسبية صرفه اليهم من تلك المبالغ ويودعون الباقي إما بخزائن المجالس المذكورة أو فى صندوق التوفير ؛

وحيث انه قد تقرر الآن بالاتفاق مع وزارة الحاقية ادخال بعض التحوير على التعليمات الواردة بهذا الشأن فى منشورها نمرة ٣ المتوه عنه أعلاه وذلك بصفة مؤقتة لحين صدور تعليمات جديدة بهذا الخصوص ؛

بناء عليه يؤمل التنبيه بصرف الاجزاء التى تأذن المجالس الحسبية بصرفها من الآن فصاعدا من المبالغ التى نحن بصدها بشرط أن صرف تلك الأجزاء لا يكون أكثر من مرة واحدة فى كل شهر .
واقبلوا فائق الاحترام .

(منشور صادر في ٨ سبتمبر سنة ١٩٢١ نمرة ١٣ بإبلاغ منشور المالية المتقدم ذكره)

نبلغ تكتم صورة المنشور الصادر من المالية للمحافظات والمديريات الخاص بالتريخ بصرف أجزاء المبالغ المودعة في خزائن الحكومة على ذمة عديمي الأهلية على شرط أن صرف تلك الأجزاء لا يكون أكثر من مرة واحدة في كل شهر . ونرجو مراعاة العمل به عند النظر في طلبات صرف أجزاء المبالغ المودعة .

الباب الحادى عشر — أجور الأوصياء والخبراء

١ — طريقة تقدير المكافأة للأوصياء والوقت المناسب للتقدير

(منشور صادر في يونيه سنة ١٩١٧ — رمضان سنة ١٣٣٥)

لوحظ من مراجعة قرارات تقدير مكافأة الأوصياء والقائمة والكلاء أن هذه المكافأة تقدر بمجرد إقامة الوصى أو القيم أو الوكيل بصفة نهائية قبل مباشرة أى عمل وأن التقدير يتراوح بين ٤ و ٢٥ فى المائة من الأيراد . وكان من نتائج هذا التصرف وقوع الغبن حتما إما للتأخر وإما لوصيه . لذلك ترى الوزارة أن تتمرر المكافأة لمن لم يعلن قبوله المأمورية بمجانا بمراعاة ما يأتى :

(أولا) يكون التقدير فى آخر السنة عند فحص أول حساب حتى يراعى فيه ما استوجبه إدارة الأموال من الأعمال والمنافع وما نجم عنها من المنافع والأرباح .

ويجوز تعديل هذا التقدير بحسب الظروف كلما فحص الحساب .

(ثانيا) لا تزيد المكافأة على كل حال عن ثمانية فى كل مائة من صافى الربح أى من جملة الأيراد بعد خصم الأموال ومصاريف الزراعة فى الأقطان ومصاريف الصيانة فى العقارات .

ويدخل فى هذه المكافأة أجر العمال اللازمين لمعاونة الوصى أو القيم أو الوكيل فى إدارة الأموال .

(ثالثا) للجلس بناء على طلب الوصى أن يقدر له مقدما وبصفة مؤقتة مبلغا معينا على سبيل المكافأة بشرط أن لا يتجاوز هذا المبلغ أربعة فى المائة من التقدير التقريرى لصافى الربح .

٢ — إيداع أمانة بالخزينة على ذمة الخبير

(منشور صادر في ٧ مايو سنة ١٩١٨ نمرة ٤)

لاحظت الوزارة أن بعض الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الفاشين يطلبون الخبراء في دفع الأتعاب التي تقدرها المجالس لهم وبالأخص إذا كان تقرير الخبير في غير مصلحتهم .

لذلك ترى الوزارة توجيه نظر المجالس الحسبية الى اتخاذ الوسائل المؤدية الى حصول الخبير على أتعابه في الوقت المناسب والعمل بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من نظام الخبراء التي تجيز للمجلس أن يأمر بإيداع ما يوازي أتعاب الخبير بوجه التقريب بصفة أمانة في الخزينة قبل بدء الخبير في مباشرة مأموريته .

ويلاحظ في تقدير الأمانة قيمة التركة وأهمية العمل والمصاريف التي تستلزمها بوجه التقريب وإذا امتنع الوصي عن الإيداع في المدة التي يعينها المجلس دون عذر مقبول ينظر المجلس في عزله . على أنه يجب على الخبير القيام بأداء المأمورية التي ندب لها من غير انتظار إيداع الأمانة .

ويجوز للمجلس أن يأمر بصرف هذه الأمانة كلها أو بعضها الى الخبير متى وجد ما يقتضي ذلك وله أيضا أن يأمر بالصرف مما قد يكون مودعا من قبل بالخزينة على ذمة عديمي الأهلية .

وعند أتمام المأمورية ونظر التقرير يقدّر المجلس أتعاب الخبير بصفة نهائية وفي هذه الحالة يكون للخبير حق قبض كل ما أودع على ذمة عمله خصما من الأتعاب المقدرة وما سبق له بعد ذلك يلزم الوصي بدفعه اليه فان تأخر الوصي عن الدفع مع توفر المال لديه ينظر المجلس في عزله عملا بالمنشور نمرة ١٠ الرقيم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ ؛

أما إذا رأى المجلس عند فحص تقرير الخبير ما يوجب حرمانه من الأتعاب فيكون الخبير ملزما برّد ما قبضه في الحال وإن تأخر يعرض أمره على لجنة تأديب الخبراء .

٣ — عزل الوصى اذا تأخر عن دفع اتعاب الخبير

(منشور صادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ نمرة ١٠)

يشكو بعض الخبراء من مماطلة الأوصياء في دفع اتعابهم . وبما أنهم منعوا بمقتضى العهد الكلاي الذى تأخذه المجالس الحسينية عليهم من مقاضاة الأوصياء أمام المحاكم فيكون من واجب المجالس التشديد على الأوصياء في دفع هذه الأتعاب . فاذا تأخر وصى مع توفر المال لديه يعتبر هذا التأخير مخالفة ينظر المجلس فيها ويقرر عزل الوصى ان لم يكن لديه عذر مقبول .

الباب الثانى عشر — الرشد

١ — اعتبار القاصر رشيدا ببلوغه ثمانى عشرة سنة هلالية

(منشور صادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٩٧ نمرة ٦٠)

انه تبين للنظارة مما ورد اليها من بعض المجالس الحسينية أنه جار النظر في بلوغ رشد القصر الذين وصلوا الثمانى عشرة سنة من العمر واصدار قرارات بذلك مع أن المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ نصت على انتهاء الوصاية متى بلغ القاصر الثمانى عشرة سنة من عمره إلا اذا قرر المجلس استمرارها وهذا النص يقتضى اعتبار القاصر رشيدا ببلوغ السن المذكور بغير احتياج لصدور قرار من المجلس بذلك ما لم يقدر استمرار الوصاية الى ما بعد هذا السن وحيثئذ يكون من الضروري السير بهذه الطريقة لإتباعا لنص المبادء المشار اليها .

٢ — وجوب التحزى عن أحوال القصر قبل بلوغهم سن الرشد

(منشور صادر في ١٣ يناير سنة ١٩١٦ نمرة ٥٥٠)

قضت المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ باتهاء الوصاية عن القاصر متى بلغ عمره الثمانى عشرة سنة إلا اذا قرر المجلس الحسب استمرارها .

وقد لاحظت النظارة من حوادث عرضت عليها أن بعض المجالس الحسبية ينظر في طلب استمرار الوصاية بعد بلوغ القاصر سن الأهلية المنصوص عنه بالمادة السالفة الذكر .

وحيث أن هذا مخالف للقانون من جهة إذ متى بلغ القاصر سن الثماني عشرة سنة تزول عنه الوصاية بحكم القانون وتقطع مقتضاها فلا يكون هناك محل للقول باستمرارها بعد ذلك .

ومن جهة أخرى فإن اتباع هذه الطريقة فيه ضرر بمصلحة القاصر الذي يبلغ السن غير رشيد حيث تكون تصرفاته من ذلك الوقت إلى أن يجبر عليه نافذة في ماله ؛

لهذا كان من الواجب على رؤساء المجالس الحسبية أن يتحذروا عن أحوال القصر قبل بلوغهم سن الرشد بشهر على الأقل أو شهرين على الأكثر ويعرضوا نتيجة هذه التحريات على هيئة المجلس ليرى ما إذا كانت حالة القاصر المنظور في شأنه تستدعي استمرار الوصاية عليه من عدمه .

٣ — جواز اصدار قرارات بإثبات الرشد اذا طلب ذلك من المجالس

(منشور صادر في ٩ مايو سنة ١٩١١ نمرة ٢٧٨٣)

فهم بعض المجالس الحسبية أن الغرض من منشور النظارة الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٩٧ أنه لا يجوز اصدار قرار بإنهاء الوصاية لبلوغ القاصر الثامنة عشرة من عمره ولو طلب ذلك من المجلس ؛

وحيث أنه وإن كانت الوصاية تنتهي حقيقة بمجرد بلوغ الشخص الثامنة عشرة من عمره بغير احتياج إلى قرار إلا أنه قد يكون من مصلحة الشخص الحصول على قرار بذلك ليقدمه الجهات الاختصاص دليلا له على رفع الوصاية عنه وعدم استمرارها عليه ؛

لذلك : ترى نظارة الحفانية أنه متى طلب الشخص اصدار قرار برفع الوصاية عنه لبلوغ سن الأهلية فعلى المجالس الحسبية أن تنظر في طلبه هذا ومتى ثبت لديها أنه بلغ السن القانوني ولم يكن في سيرته ما يستدعي استمرار الوصاية عليه تصدر قرارا ينص فيه بأن الوصاية قد أرتفعت عنه من تاريخ "كذا" لبلوغه سن الأهلية فيه .

الباب الثالث عشر — التنفيذ بالقوة

١ — تسليم أعيان التركة بالقوة في أحوال خاصة

(منشور صادر في أول نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ٩٤٠١)

قد لوحظ أن بعض الأوصياء والقائمة والكلاء عند انتهاء مأموريتهم (سواء كان لاستبدالهم بغيرهم أو لرفع الحجر عن محجورهم أو لحضور الغائب أو لبلوغ القاصر سن الرشد) لا يسلمون الأموال التي أوكل المجلس الحسبي إليهم إدارتها لمستحقيها ويستمترون في وضع اليد عليها أضرارا بعدي الأهلية ؛ ولما يرفع الأمر للمجلس يشير على المشتكى بنحاصتهم أمام المحاكم فيقضى الأيتام والضعفاء الستين العديدة محرومين من أموالهم التي قد تضيع عليهم غلتها إذا بددها الوصي ولم يكن له مال يرجع عليه فيه وظاهر أن هذا التصرف لا يتفق مع الغرض الذي أنشئت من أجله المجالس الحسبية في شيء إذ لا معنى لحماية القصر بوضع أموالهم تحت إشراف المجالس إذا كانت هذه المجالس تأمر بتسليمها لأشخاص يدبرونها فإذا أساؤا لا تريل يدهم عنها ؛

وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن هذا التصرف يخالف ما جاء في المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية للأمر العالي القاضي بترتيب المجالس الحسبية فقد أُلزمت الوصي بالتسليم وحددت لذلك ميعادا لا يزيد عن ثلاثين يوما (فقرة أولى) ثم بينت ما يجب اتباعه عند امتناع الوصي عن التسليم فقصت بوجوب طلب مساعدة جهة الإدارة التي يجوز لها استعمال القوة عند الاقتضاء إذ لا يمكن أن نفهم المساعدة بغير ذلك (فقرة ثانية) ؛

فلذلك نرى توجيه نظر المجالس إلى المبادرة بطلب مساعدة جهة الإدارة كلما توقف الوصي (الذي زالت صفته) في تسليم الأموال لمستحقيها ؛

إنما يلاحظ قبل استعمال القوة أن يحضر محضر يثبت فيه امتناع الوصي عن التسليم ثم يعرض هذا المحضر على المجلس الحسبي ليصدر قرارا بطلب مساعدة جهة الإدارة ومتى صدر هذا القرار يقوم مندوب الإدارة لمساعدة الوصي في الاستلام ؛

ويجب أن يكون التسليم على موجب محضر الجرد الموقع عليه من الوصي لأن في ذلك ما يضمن عدم التعدي على أمواله الشخصية ؛

وحيث انه قد لوحظ أيضا أن بعض الورثة يعارضون في اجراء عملية الجرد أو في تسليم أموال القصر للوصى فترى توجيه نظر المجالس بالنسبة لذلك الى نص المادة ٣٤ من اللائحة المذكورة التي توجب على مأمورى السلطة الادارية المساعدة متى أصدر المجلس الحسبي قرارا بطلب المساعدة ولا نزاع في أنه يجوز استعمال القوة في هذه الحالة أيضا ؛

انما يشترط عند اجراء الجرد قصر مأمورية الادارة على جرد أعيان التركة من غير نقلها من محلها الموجودة فيه الى محل آخر ؛
ويشترط في مساعدة الوصى في وضع يده على أموال القاصر ضد الورثة أن يكون نصيب القاصر المراد وضع اليد عليه غير متنازع فيه ومن الممكن حيازته ولو على الشيوع ؛

ويحظر في جميع هذه الأحوال محضر يذكر به نص قرار المجلس الحسبي لطلب المساعدة من جهة الادارة ويبين فيه الاجراءات التي تمت بالتفصيل ويوقع عليه مندوب الادارة والحاضرون من ذوى الشأن ؛
واذا قامت في وجه التنفيذ بالنسبة لكل أو بعض الأموال إشكالات جدية فعلى مندوب الادارة أن يثبت ذلك بالتفصيل في محضره ويبين ما اذا كانت المعارضة وقعت من الوصى أو القيم أو الوكيل أو أى شخص آخر ثم يوقف السير في اجراءات التنفيذ ويرفع الأمر للمجلس للفصل فيه ؛
وفي هذه الحالة يبايع رئيس المجلس صورة هذا المحضر للوزارة في الحال .

٢ — منشور الداخلية لجهات الادارة باتباع المنشور السابق

(صورة منشور صادر في ٢١ مارس سنة ١٩١٧ نمرة ٥)

بخصوص صفة المساعدة المنصوص عليها في المادتين ٢٤ و ٣٦ من لائحة المجالس الحسبية)
على أثر صدور منشور وزارة الحفانية نمرة ٩٤٠١ في أول نوفمبر سنة ١٩١٦ المتضمن لإلغاء نظر المجالس الحسبية الى ضرورة الإسراع في طلب مساعدة السلطة الادارية سواء كان عند تحرير محضر الجرد عن أعيان القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو عند تسليم تلك الأعيان لمستحقيها في حالة توقف الوصى أو القيم أو الوكيل الذى زالت صفته عن تسليمها اليهم استعملت

إحدى المديريات من الوزارة عما يتبع نحو تنفيذ هذا المنشور نظرا لكونه يتعارض مع منشور الداخلية نمرة ٣٧ السابق صدوره في ٢٠ أبريل سنة ١٨٩٨ وذلك من حيث استعمال القوة التي أجازها منشور الحفانية ولم يجزها منشور الداخلية من قبل ؛

وبعد المفاوضة في ذلك مع وزارة الحفانية تقررت اتباع منشورها وأنه ان وجدت جهات الادارة بعض الصعوبات في كيفية استعمال القوة فوزارة الحفانية مستعدة لاعطاء البيان اللازم ؛

فبلغ ذلك الى جميع المديريات والمحافظات لمراعاته بمعرفته هي وفروعها .
(وزير الداخلية)

الباب الرابع عشر — الاطلاع والصور

١ — بيان الأوراق الخاصة بالحكومة وبالأفراد وما يجوز الاطلاع عليه منها وما لا يجوز

(صورة منشور الحاكم الأهلية صادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٧ نمرة ٣٠)

سبق تحظر تكم بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٦ بنمرة بأن الترخيص لحضرات قضاة المحاكم بالاطلاع على الأوراق الرسمية يكون واجبا في المسائل الجنائية، أما المسائل المدنية فجهات الادارة لها الحق في عدم الترخيص لهم بالاطلاع عليها ؛

وكون نظارة الحفانية أوردت بأن هذه الطريقة ربما يترتب عليها تعطيل الفصل في بعض القضايا فوفقا لذلك ولأجل عدم حصول التباس في الأوراق الجائر الاطلاع عليها والأوراق الغير جائز الاطلاع عليها قد صار الاتفاق ما بين أقسام قضايا الحفانية والداخلية والمالية على بيان ذلك وهو أن الأوراق الموجودة لدى الحكومة تنقسم على نوعين : الأول ما يبر عنه بالأوراق الخصوصية وهي المتعلقة بالحكومة خاصة كالمكاتبات الادارية بين المصالح وفروعها ودفاتر صدارتها ووارداتها وما يتعلق بمعاملاتها مع الغير باعتبارها شخصا مدنيا . والنوع الثاني يشمل الأوراق التي يحظرها المأمورون على اختلاف

وظائفهم في المتفعة العمومية وهي المعب عنها بالأوراق العمومية مثل دفاتر الجرائد ودفاتر تحقيق الأوتورات والمقاصدات ودفاتر التاريخ والخرط المصديق عليها من الحكومة ودفاتر بيت المال المختصة بضبط التركات وكذلك محاضر الضبط والأوراق المتعلقة بالجرد والتأجيل . فالنوع الأول خاص بالحكومة ولا يجوز الأطلاع عليه بغير رضاها والنوع الثاني فلعوم الأفراد متفعة فيه ولكل ذى شأن أن يستخرج الشهادة اللازمة عنه كما أن للحاكم الحق في الاطلاع عليه متى تقرّر ذلك منها طبقاً للمادتين ٣٦٤ و٧٠١ من قانون المرافعات . أما دفاتر المكلفات فيجوز للحاكم الاطلاع عليها لغاية سنة ٨٤ تاريخ افتتاح المحاكم في الوجه البحرى ولغاية سنة ٨٩ تاريخ افتتاحها في الوجه القبلى وبعد هذين التاريخين لا داعى للاطلاع على تلك الدفاتر اكتفاء عنها بجرائد الصيارف . أما في المسائل الجنائية فيستمر العمل كما هو الآن بدون تغيير هذا ولقطة ذوى الشأن المتوه عنها أعلاه فالمراد بها فيما يختص بأوراق بيت المال هم الورثة ومن لهم نصيب في الميراث كالموصى اليهم والموهب لهم وهكذا . أما الدائنون فليسوا بذى شأن في التركات إذ تبقى حالتهم بعد الوفاة كما كانت عليه قبلها بالنظر لحقوقهم ؛

وجبت انه في تاريخه كتب للديريات والمحافظات باتباع الاجراء على وجه ما توضع أعلاه وهذا تكتم للعلومية والاجراء على مقتضاه .

٢ - جواز إعطاء صور قوائم الجرد لكل وارث بدون استئذان

ووجوب الاستئذان اذا طلبها غير وارث

(مستور صادر في ١٤ د. مبرسة ١٨٩٨ نمرة ٨٥)

قد اعتادت الجهات على استئذان النظارة في شأن طلبات صور قوائم جرد التركات ؛

وحيث ان النظارة لا ترى مانعا من إعطاء تلك الصور لكل من يطلبها من الورثة ، أما إذا كان الطلب من غير وارث فهذا هو الذى يجب الاستئذان عنه مع بيان أسبابه ؛ لهذا : لزم النشر للجهات بما توضع للاجراء على الوجه المشروح مع مراعاة تحصيل الرسم في كلتا الحالتين .

٣ - جواز إعطاء صور بعض القرارات بدون استئذان الوزارة

(مانشتر بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ١٩١٠ نمرة ٢٧٠٠)

تبين أن بعض المجالس الحسبية تستأذن النظارة في إعطاء صور الأوراق التي تطلب منها والبعض الآخر يعطيها بدون استئذان وقد رأيت النظارة توجيدا للعمل واختصارا للكتابات أن تبين للمجالس الحسبية الأوراق التي يمكن إعطاء صورها بدون استئذان بعد تحصيل رسمها وهي :

(أولا) صور القرارات الصادرة من المجالس بتعيين أوصياء أو قامة أو وكلاء على أموال الغائبين تعطى لكل من يطلبها .
(ثانيا) محاضر جرد التركة تعطى للورثة والأوصياء والقامة ووكلاء الغائبين من الورثة .

وأما ما عدا ذلك من الأوراق فلا بد من استئذان النظارة فيه بعد التحري عن صفة الطالب وشأنه والاطلاع على المستندات التي تعطيه تلك الصفة وبيان ذلك كله بيانا كافيا في طلب الاستئذان . هذا وقد لاحظت النظارة أن بعض المجالس الحسبية تظن أن المراد من كلمة صاحب الشأن هو كل من له مصلحة في أخذ تلك الصورة ولو كان القصد من الحصول عليها هو إثبات حق على التركة أو مقاضاة الورثة على أن المراد من تلك الكلمة هو الوارث أو من حل محله ببيع أو هبة أو غير ذلك من أسباب انتقال الملكية وبعبارة أخرى هو صاحب الحق أو من تلقاه عنه .

٤ - منع إعطاء صور من قرارات التعامل إلا بعد أن تكون

قد تصدق عليها من الوزارة ومضى عليها ثلاثة أشهر

من تاريخ صدورها ولم تستأنف

(منشور صادر في ٢٧ مارس سنة ١٩١١ نمرة ١٦٩٧)

قضت المادة الثانية من القانون نمرة ٥ سنة ١٩١١ الخاص بتشكيل مجلس حسبي عال يجوز رفع أي قرار صادر من المجالس الحسبية (مهما كان نوعه) للمجلس الحسبي العالي بمعرفة ناظر الحفانية في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ صدوره ؛

وقضت المادة الرابعة منه أيضا بجواز إيقاف تنفيذ ذلك القرار بمعرفة الناظر عند رفعه الى المجلس المشار إليه ؛

ولما كان من بين قرارات المجالس الحسبية ما يرخّص فيه للرؤساء أو القوام بالمعاملة مع الغير ، مثل الاذن بالبيع أو الاستدانة أو تسديد الدين أو التأجير أو نحو ذلك فلاجل أن تكون المعاملة مع الغير غير معرضة لخطر الإلغاء أو الإيقاف ؛ ترى نظارة الحقانية وجوب التنبيه على عموم المجالس الحسبية بأن لا تعطى مطلقا صورا من القرارات التي من هذا القبيل أو شهادة بها إلا بعد مصادقة نظارة الحقانية عليها أو بعد مضي ثلاثة شهور من تاريخ صدورها وعدم رفع استئناف عنها .

٥ — جواز اعطاء صور من قرارات التعامل

واعتماد الحساب ومحاضر الجرد والحصر

(منشور صادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ نمرة ٤)

قضى المنشور الرقم ٥ فبراير سنة ١٩١٧ نمرة ١ (أنظر الباب الخامس عشر) بعدم اعطاء صورة أية ورقة إلا بعد استئذان الوزارة عنها حتى تشرف على عملية تحصيل الرسوم نظرا لحدثة عهد الكتاب المعينين بالمجالس . غير أنه نظرا لتدرب الكتبة على هذه الأعمال الآن لمضى مدة طويلة عليهم ترى الوزارة أن لا حاجة الى استئذانها في تسليم صور الأوراق الآتية بعد تحصيل رسومها طبقا للقرار الوزاري الرقم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ١٠٤٠٠ والتعليقات الصادر بها المنشوران نمرة ١ لسنة ١٩١٧ ونمرة ٣ لسنة ١٩١٩ :

(أولا) صور القرارات الصادرة بتعيين الأوصياء أو القامة أو الوكلاء على أموال الغائبين تعطى لكل من يطلبها .

(ثانيا) قرارات التعامل التي تصادق عليها الوزارة وتكون خاصة بالبيع والشراء والرهن والاستدانة وتسديد الدين أو التأجير والتبادل والتصريح

بالزواج وصرف المبالغ وتقدير النفقات تعطى صورها للأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين .

• (ثالثا) قرارات اعتماد الحساب التي تصادق عليها الوزارة تعطى صورها للأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين .

(رابعا) صور محاضر الجرد تعطى للأوصياء والقامة والوكلاء عن الغائبين وللورثة .

(خامسا) صور محاضر حصر التركات لا تعطى إلا اذا كانت القضية خالية من محضر الجرد وكان الطالب نائبا عن عديم الأهلية أو وارثا بأن كان اسمه واردا في المحضر أو قدم اعلاما شرعيا بثبوت وراثته .

أما ما عدا ذلك فلا تعطى صورة أية ورقة لأى طالب إلا بعد استئذان الوزارة عنها بعد بيان صفة الطالب وشأنه والغرض الذى يطلب الصورة من أجله .

وترجو الوزارة لفت قلم الكتاب الى التحقق من شأن الطالبين ومراعاة الدقة في تقدير الرسوم ورفع كل ما يلبس فهمه الى الوزارة .

٦ — الشهادات التى تطلب بعدم حصول طعن في قرارات

المجلس الحسبية

(منشور صادر في ١٩ مارس سنة ١٩١٢ نمرة ٣٤٩٥)

لاحظت النظارة أن بعض المراكز عند ما طلب منه إعطاء شهادة عما إذا كان حصل طعن في قرار صدر من مجلس حسبي المركز بتعيين قيم ، حرر شهادة بعدم حصول طعن في القرار المذكور ؛

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار المجلس الحسبي العالى قضت بأن رقم الاستئناف عن مثل هذا القرار يكون بعريضة ترفع لناظر الحفانية في ميعاد شهر من تاريخ صدور القرار فأعطاء الشهادة من المركز

في هذه الحالة خطأ لجواز أن يكون الاستئناف قد رفع ولم يعلم به المركز وقت تحرير الشهادة ؛ لهذا ترى النظارة أنه في مثل هذه الحالة وفي كافة الأحوال التي يطلب فيها من جهات الإدارة تحرير شهادة بعدم حصول طعن في قرارات المجالس الحسبية مهما كان نوعها يجب عليها بعد قبول الطلب وتحصيل رسمه وتوريده الخزينة كالجاري أن ترسله الى النظارة وهي تتولى تحرير الشهادة بحسب ما يظهر من نتيجة الكشف ثم ترسلها لجهة الإدارة لتسليمها الى طالبها .

٧ - طلبات الصور تقييد في دفتر طلبات الصور

(منشور صادر في أكتوبر سنة ١٩١٧ نمرة ٨)

قد أنشأت الوزارة دفترا لقيود طلبات صور الأوراق بجميع أنواعها ورأت وضع التعليمات الآتية للسير على مقتضاها من الآن وذلك ضبطا لعملية تسليم صور الأوراق والقرارات :

(١) تقييد الطلبات التي تقسم عن صورة أية ورقة بالدفتر المذكور بعمرة متسلسلة من الآن ويوقع الطالب في الخانة المعدة لذلك ولا تقييد هذه الطلبات بدفتر العرائض . وفي أول نوفمبر من كل سنة يبدأ القيد بعمرة جديدة .

(٢) اذا وردت الطلبات بطريق البوستة أو بواسطة احدى مصالح الحكومة يجب قيدها بالدفتر ويذكر ذلك في الخانة المعدة لتوقيع الطالب .

(٣) عند ما توافق الوزارة على تسليم الطالب الصورة يوقع الطالب في الخانة المعدة لتوقيعه ويذكر تاريخ الاستلام وفي حالة عدم الموافقة على تسليم الصورة يذكر تاريخ وعمرة عدم الموافقة بخانة الملاحظات .

بناء عليه رجو الأمر بتوزيع الدفاتر على المجالس الحسبية المركزية وفي تاريخه بلغ هذا المنشور لها للسير على موجهه .

الباب الخامس عشر — الرسوم

١ — بيان القرارات الواجب تسجيلها في سجل المحكمة الشرعية ورسم التسجيل وبذل التمغة

(منشور صادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ١٠٤٠٠)

في الرسوم الواجب تحصيلها عند اعطاء صور القرارات :

(أولاً) اذا طلبت صورة أى قرار من قرارات المجالس الحسبية المتنوعة ففضلاً عن الرسم الجارى تحصيله الآن وقدره أربعون قرشاً يحصل رسم بدل ورقة التمغة وتكون قيمته بنسبة قيمة المادة الصادر بشأنها القرار كما هو مبين في الجدول المرفق بهذا المنشور المعمول به في المحاكم الشرعية .

(ثانياً) ترسل قرارات التصديق على الوصاية المختارة وإقامة الوصى أو الوكيل أو المشرف وعزلهم وقرارات إثبات الرشد وقرارات الحجر ورفعته واستمرار الوصاية ورفعها لتسجيلها بسجلات المحاكم الشرعية بجرّد ختمها ، وعلى المجالس أن لا تعطى صور هذه القرارات إلا بعد تسجيلها ، أما رسم التسجيل فهو مقرّر في لأئحة رسوم المحاكم الشرعية الصادر بها الأمر العالى بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ وقدره ٦٠ قرشاً .

٢ — تعليقات في تنفيذ المنشور السابق

(منشور نمرة ١٠٤٠٠ مكرّر)

نبلغ المنشور نمرة ١٠٤٠٠ بشأن ضرورة تسجيل بعض قرارات المجالس الحسبية في سجلات المحاكم الشرعية بعد دفع الرسوم المقرّرة في لأئحة المحاكم الشرعية ، وبشأن تحصيل بدل التمغة عن الأوراق التى تحتر عليها جميع صور قرارات المجالس الحسبية والجدول المبين لفئاتها ، ونرجو أن يلاحظ ما يأتى :

(١) يقتصر في تحرير هذه القرارات على ذكر أسباب التعيين أو العزل أو إثبات الرشد حتى يسهل تسجيلها ويسهل الرجوع إليها عند الاقتضاء .

(٢) لا يتضمن قرار التعيين أو العزل الفصل في تصرفات أخرى لأنه من القرارات المهمة في المعاملات المدنية فيحتاج إليه غير القصر من الورثة فضلاً

عن الأجانب الذين يعاملونهم وهؤلاء قد لا يكون لهم الحق في أخذ صور
النصرانات الأخرى .

(٣) يحصل كاتب المجلس رسم تسجيل قرارات التعيين والعزل وإثبات
الرشد والحجور ورفعه ويؤشر على أصل القرارات بذلك ثم يرسلها دفعة واحدة
عقب كل جلسة ويجزئ ختمها للحكمة الشرعية لتسجيلها ومتى أعادتها المحكمة
يعطى كاتب المجلس الصور لذوى الشأن بعد تحصيل رسم بدل التمغة .

(٤) تقيد جميع الرسوم التي تحصل في أعمال المجالس الحسبية في باب
خاص ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٧ حتى يسهل معرفة إيراداتها بالدقة .

٣ - جدول فئات ورق التمغة في المحاكم الشرعية

التمن		قيمة المسادة التي يحترقها الاعلام أو الحجة بالقرش
مليم	جنه	
٣	—	من أقل لغاية خمسين قرشا...
٥	—	» فوق خمسين قرشا الى مائة...
١٠	—	» مائة قرش الى خمسمائة...
٢٠	—	» خمسمائة قرش الى ألف...
٤٠	—	» ألف قرش الى ألفين...
٥٠	—	إعلام خال عن ذكر مبلغ...
٦٠	—	من فوق ألفي قرش الى ثلاثة آلاف...
٨٠	—	» ثلاثة آلاف الى أربعة آلاف...
١٠٠	—	» أربعة آلاف الى خمسة آلاف...
١٠٠	—	حجة خالية عن ذكر مبلغ...
١٢٠	—	من فوق خمسة آلاف الى ستة آلاف...
١٤٠	—	» ستة آلاف الى مبيعة آلاف...
١٦٠	—	» سبعة آلاف الى ثمانية آلاف...
١٨٠	—	» ثمانية آلاف الى تسعة آلاف...
٢٠٠	—	» تسعة آلاف الى عشرة آلاف...

(تابع) جدول فئات ورق التغطية في المحاكم الشرعية

الرقم		قيمة المادة التي يجوز بها الأعلام أو المحجة بالقرش
٢٢٠	—	من عشرة آلاف الى واحد عشر ألفا...
٢٤٠	—	« واحد عشر ألفا الى اثني عشر ألفا...
٢٦٠	—	« اثني عشر ألفا الى ثلاثة عشر ألفا...
٢٨٠	—	« ثلاثة عشر ألفا الى أربعة عشر ألفا...
٣٠٠	—	« أربعة عشر ألفا الى خمسة عشر ألفا...
٣٢٠	—	« خمسة عشر ألفا الى ستة عشر ألفا...
٣٤٠	—	« ستة عشر ألفا الى سبعة عشر ألفا...
٣٦٠	—	« سبعة عشر ألفا الى ثمانية عشر ألفا...
٣٨٠	—	« ثمانية عشر ألفا الى تسعة عشر ألفا...
٤٠٠	—	« تسعة عشر ألفا الى عشرين ألفا...
٤٢٠	—	« عشرين ألفا الى واحد وعشرين ألفا...
٤٤٠	—	« واحد وعشرين ألفا الى اثنين وعشرين ألفا...
٤٦٠	—	« اثنين وعشرين ألفا الى ثلاثة وعشرين ألفا...
٤٨٠	—	« ثلاثة وعشرين ألفا الى أربعة وعشرين ألفا...
٥٠٠	—	« أربعة وعشرين ألفا الى خمسة وعشرين ألفا...
٦٠٠	—	« فوق خمسة وعشرين ألفا الى ثلاثين ألفا...
٧٠٠	—	« ثلاثين ألفا الى خمسة وثلاثين ألفا...
٨٠٠	—	« خمسة وثلاثين ألفا الى أربعين ألفا...
٩٠٠	—	« أربعين ألفا الى خمسة وأربعين ألفا...
١	—	« خمسة وأربعين ألفا الى خمسين ألفا...
٢	—	« خمسين ألفا الى مائة ألف...
٣	—	« مائة ألف الى مائة وخمسين ألفا...
٤	—	« مائة وخمسين ألفا الى ما لا نهاية...

٤ - تعليمات في تقدير الرسوم وبدل التمغة في الأوراق المختلفة

(منشور صادر في ٥ فبراير سنة ١٩١٧ نمرة ١)

الحاقا بالمنشور نمرة ١٠٤٠٠ سنة ١٩١٦ الخاص بتحصيل رسم بدل التمغة عند إعطاء صور القرارات وبنظام التسجيل بالمحاكم الشرعية ؛
ترى الوزارة تعميم الايضاحات التفصيلية الآتية إجابة للاستعلامات الواردة من بعض المجالس :

(١) رسوم التسجيل ورسوم الصور ورسوم بدل التمغة تكون من حق المجلس ويفرد لها باب خاص بدفتر الإيرادات ويعنون باسم ” إيرادات المجلس الحسي “ وتورد الرسوم عقب تحصيلها طبقا لمنشور المالية الرقم ٢ يناير سنة ١٩١٧ ؛

(٢) يحسن تحصيل الرسوم عند عرض القضايا على المجلس أو قبل ارسال القرارات لتسجيلها بالمحاكم الشرعية ولكن لا يوقف التأخير في دفع الرسوم العمل بأي وجه كان فيجب تقديم القضايا للمجلسات بترتيبها ومتى فصل فيها وختمت قراراتها ترسل لتسجيلها دفعة واحدة .

انما لا يعطى قلم الكتاب أى صورة قرار إلا بعد تحصيل رسم التسجيل ورسم بدل التمغة وبعد موافقة الوزارة كما هو متبع .

(٤) تحصل رسوم التسجيل من حصة القاصر في التركة أو من أموال المحجور عليه أو الغائب فان لم يتيسر تحصل ممن يطلب صورة القرار من أولى الشأن .

(٤) اذا كانت قيمة نصيب القاصر أو أموال المحجور عليه أو الغائب لا تبلغ خمسين جنيها فيغنى من الرسوم كالمعتب .

ولا حاجة لمطالبة الأفراد الموضوعة أموالهم تحت إشراف المجالس الحسبية بتقديم شهادة فقر لإعفائهم من الرسوم لأن العبرة في ذلك بما هو وارد في محضر الجرد المودعة بالدوسيمات .

فلا تكون شهادات الفقر ضرورية إلا بالنسبة للأجانب عن عديمي الأهلية الذين لا تعرف حالتهم المالية .

(٥) تسهلا للأفراد رأى أن لا يكلف طالب الصورة بتجوير طلبه على ورقة تمغة فتقبل الطلبات المحتررة على ورق دادة ويحصل من أصحابها بدل التمغة وقدره ٣٠ مليا ، أما بدل التمغة عن الورقة التي تحجز عليها الصورة فيرجع في تقديره الى الكشف المين به الفيات المناسبة لقيمة المادة السابق ارساله مع المنشور .

(٦) متى دفع رسم بدل التمغة عن ورقة الطلب ورسم التسجيل ورسم بدل تمغة عن ورقة الصورة تعطى الصورة الأولى بدون تحصيل رسم آخر .
أما الصورة الثانية فيحصل رسمها باعتبار ٤ قرشا فقط فوق بدل التمغة عن ورقة الطلب وعن ورقة الصورة .

(٧) يحصل بدل التمغة عن الشهادات التي تطلب من المجالس الحسبية أسوة بالقرارات .

(٨) اذا كان طالب محضر الجرد نائبا عن عديم الأهلية فتقدر المادة بقيمة حصبة عديم الأهلية وحده . ولا يعتبر المشرف نائبا عن عديم الأهلية .

أما اذا كان الطالب غير عديم الأهلية فيقدر الرسم باعتبار قيمة التركة كلها .
(٩) تقدر في محضر الجرد حصبة عديم الأهلية في الوقف بقيمة الاستحقاق السنوى مضروبة في عشرين .

(١٠) تقدر في محضر الجرد قيمة المعاش باعتبار المعاش السنوى مضروبة في تسعة ونصف إلا اذا كانت مدة استحقاق المعاش أقل من ذلك حسب قوانين المعاشات فتقدر بمقتضاها .

(١١) تقدر قرارات تعيين الوصى أو القيم أو الوكيل أو المشرف أو عزلهم بقيمة نصيب القاصر أو القصر في التركة أو بقيمة أموال المحجور عليه أو الغائب .

(١٢) يحصل رسم تسجيل واحد، وبدل تمغة واحد، اذا كان قرار العزل والتعيين واحدا أو اذا كان قرار الحجر وتعيين القيم واحدا .

(١٣) اذا عين المجلس أكثر من وصى في قرار واحد فيحصل رسم تسجيل واحد وتعطى صورة واحدة لمن دفع رسم التسجيل بعد تحصيل بدل التمغة فقط ثم تعطى الصور بعد ذلك لمن يطلبها بعد تحصيل ٤ قرشا عن كل واحدة عدا بدل التمغة .

- (١٤) تقدر قرارات التصديق على الحساب باعتبار قيمة ايراد القصر أو المحجور عليهم في المدة التي صدر عنها القرار .
- (١٥) تقدر قرارات النفقة بقيمة النفقة السنوية لأنها تابعة للحسابات السنوية .
- (١٦) يقدر قرار صرف المعاش الشهري للقيم أو الوصى بقيمة المعاش السنوية لأن المقصود من الصرف الاتفاق على عديم الأهلية .
- (١٧) يقدر قرار صرف المعاش المتجمد بقيمة المبلغ المأذون بصرفه .
- (١٨) تقدر قرارات الاذن بالزواج بقيمة المهر .
- (١٩) يقدر قرار الاذن بالبيع بقيمة الأطلاق المأذون ببيعها .
- (٢٠) يقدر قرار الاستدانة بقيمة الدين المأذون باقتراضه .
- (٢١) يقدر قرار الاذن بالرهن بقيمة العين المأذون برهنها .
- (٢٢) تقدر قرارات اثبات الرشد أو استمرار الوصاية عند تحصيل بدل النفقة باعتبار قيمة حصة من بلغ الرشد أو حصة من قضى باستمرار الوصاية عليه في التركة .
- (٢٣) تقدر قرارات توقيع الحجر أو رفعه بقيمة أموال المحجور عليه .
- (٢٤) أما الأوراق التي لا يمكن تقدير قيمتها أو التي تكون تابعة لورقة أخرى مقدرة القيمة فيحصل عنها (فضلا عن ٤٠٠ مليم رسم الصورة المقرر) ٣٠ مليما بدل رسم النفقة عن كل صفحتين أو أقل طبقا لأحكام القانون المالي .
- (٢٥) اذا وجد أكثر من تركة في محضر حصر واحد لأي سبب من الأسباب كأن يكون للتوفى قصر أو كان تحت وصايته أو ولايته قصر آخرون فيجمل لكل تركة ملف خاص وتعتبر مستقلة في جميع الاجراءات .
- (٢٦) تحصل الرسوم طبقا للنشور الحديد ما دام الطلب قدم بعد انتهاء سنة ١٩١٦ ولو كان القرار المطلوب صورته قديما فان العبرة بتاريخ تقديم الطلب .
- (٢٧) عند استئذان الوزارة فيما عطاء صور الأوراق تبين الرسوم التي حصلها قلم الكاتب بالتفصيل حتى يتسنى للوزارة الإشراف على عملية التحصيل بدون طلب استعلامات جديدة من المجالس .
- (٢٨) اذا عارضت قلم الكاتب حالة جديدة لا تنطبق عليها الأحكام السابقة أو اذا استشكل الأمر عليه لأي سبب من الأسباب فيرفع الأمر للوزارة .

٥ - تعليقات في تقدير الرسوم وبدل التمغة في الأوراق المختلفة

(منشور صادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٩ نمرة ٣)

الحاقا للنشورين نمرة ١٠٤٠٠ لسنة ١٩١٦ ونمرة ١ لسنة ١٩١٧ ترى الوزارة تعميم الايضاحات التفصيلية الآتية :

(١) يحسن تحصيل رسم التسجيل عند عرض القضايا على المجلس فان توقف الوصى أو القيم أو الوكيل عن دفع الرسم عند نظرها بالجلسة ثبت كاتب المجلس بالمحضر سبب التوقف ثم يطالب الوصى بعد ذلك اداريا بدفع الرسم من مال عديم الأهلية ولا يتخذ الكاتب اجراءات تنفيذية إلا بعد عرض الأمر على الوزارة ولا يوقف التأخير في دفع الرسوم العمل بأى وجه كان إنما لا يعطى قلم الكاتب أى صورة قرار إلا بعد تحصيل رسم التسجيل ورسم بدل التمغة وبعد موافقة الوزارة كالتبعية .

(٢) صور القرارات تعطى من المجالس الحسبية لامن المحاكم الشرعية .

(٣) القرار الصادر بالتصديق على الوصاية المختارة يجب تسجيله بالمحكمة الشرعية وتحصل الرسوم المستحقة على التأشير على الوصاية المختارة بالتصديق طبقا لرسوم قرار تعيين الأوصياء .

(٤) قرارات قبول استقالة الأوصياء أو القامة أو الوكلاء يجب تسجيلها بالمحكمة الشرعية وتحصل الرسوم المستحقة عليها أسوة بقرارات الغزل - أما اذا استقال وصى ورأى المجلس بقاءه فى الوصاية حتى يعين وصيا غيره فلا يسجل قرار بقاءه فى المحكمة الشرعية لأنه قرار مؤقت .

(٥) اذا صدر قرار بالجر فى جلسة وقرار بتعيين القيم فى جلسة أخرى وطالب القيم صورتي القرارين فيحصل منه بدل تمغة واحد عن قيمة أموال محجوره .

(٦) اذا طلب شخص صورة من قرارين أحدهما بتوقيع المجر على شخص والآخر برفعه عنه فيحصل منه بدل تمغة عن قيمة أموال المحجور عليه عن كل صورة من الصورتين .

(٧) بدل تمغة الطلب يتعدد تبعا لتعدد الصور المطلوبة .

- (٨) اذا طلبت جملة صور من قرار واحد دفعة واحدة فيؤخذ بدل التمغة عن احداها ورسم مقرر عن كل صورة من الصور الباقية .
- (٩) اذا طلب شخص صورة قرار ودفع عنها بدل تمغة ثم طلب صورة أخرى من نفس هذا القرار فيؤخذ منه عن الثانية رسم مقرر فقط .
- (١٠) بدل التمغة يؤخذ عن أنصبة جميع القصر ولو تعدد الأوصياء في قضية واحدة .

(١١) رسوم الشهادات تحصل أسوة بالقرارات من حيث رسم التسجيل والرسم المقرر وبذل التمغة .

(١٢) يكتفى في اعفاء غير عديم الأهلية أو نائبه بتقديم شهادات الفقر وعرض الأمر على الوزارة بدون حاجة الى عرض طلب الاعفاء على المجلس .

(١٣) صور تقارير الخبراء لا تعطى لأحد إلا بعد استئذان الوزارة في ذلك وبعد تحصيل الرسوم المستحقة عليها وقدرها ٤٠٠ مليم مقرر عن الصورة و ٣٠ مليا بدل تمغة عن الطلب ثم ٣٠ مليا بدل تمغة عن كل صحيفتين فأقل من الأوراق التي تحرر عليها الصورة اذا كان الطالب استلم صورة من قرار المجلس الصادر باعتماد الحساب . أما اذا كان الطالب لم يستلم صورة من ذلك القرار فيحصل منه بدل تمغة عن قيمة الايراد الذي يخص حسابه .

(١٤) محاضر حصر التركات لا تعطى صورها إلا اذا كانت القضية من القضايا القديمة التي ليس فيها محضر جرد . ويجب بيان ذلك عند استئذان الوزارة .

(١٥) الاطلاع على القضايا غير جائز إلا لصاحب الشأن أو لمن ينفيه عنه متى كانت القضية منظورة بالمجلس . أما اذا انتهت مأمورية المجلس فيها لأى سبب من الأسباب فلا يجوز في هذه الحالة تمكن أى فرد من الاطلاع عليها لأنها أصبحت من المحفوظات ولكل ذى شأن فيها أن يطلب صور الأوراق فقط . أما الدفاتر فلا يجوز اطلاع أحد عليها ولو كان من ذوى الشأن .

(١٦) الخبراء مكلفون بالاطلاع على دوسيات القضايا لمعرفة أسماء الورثة والقصر منهم ومشتعلات التركة والقرارات التي صدرت فيها وأخذ جميع ما يلزمهم من البيانات الأخرى . والأوراق التي يجوز تسليمها اليهم هي كشوف الحساب المقدمة من الأوصياء أو من في حكمهم والمستندات المؤيدة لها وكذلك تقارير الخبراء السابقين فقط .

٦ — تسجيل قرارات المجالس الحسبية في سجل خاص بالمحاكم الشرعية

(صورة منشور صادر للحاكم الشرعية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٦ نمرة ١٠٩)

بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٦ نمرة ١٠٤٠٠ أصدرت الوزارة منشورا للمجالس الحسبية بأن تسجل بسجلات المحاكم الشرعية جميع القرارات الصادرة من تلك المجالس بالتصديق على الوصاية المختارة أو إقامة وصى أو قيم أو وكيل أو مشرف أو عزلهم وكذلك القرارات الصادرة بأثبت الرشد وغير ذلك من القرارات التي تطلب المجالس الحسبية تسجيلها ؛

وبناء على ذلك ينحصر بالمحاكم الشرعية سجل لتسجيل جميع القرارات الواردة من المجلس الحسى في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ ورودها ثم تعاد فوراً للمجلس الحسى بعد التأشير عليها بتاريخ ونمرة التسجيل وتفيد الرسوم التي تحصلها الادارة على ذلك في دفتر مفردات الايرادات يوميا في خانة من خاناته تخصص لها كسائر أنواع الرسوم ؛

هذا ومتى رأى المجلس الحسى تعيين وصى أو عزله يكتفى في ذلك بأن يقيمه القاضى او يعزله في المجلس ويذكر ذلك في القرار الصادر من المجلس الحسى وفى محضر القضية بغير حاجة الى اثباته باشهاد شرعى كما هو المتبع الآن ؛ وانما تسجل هذه القرارات بالمحاكم الشرعية أسوة بباقي القرارات التي تطلب المجالس الحسبية تسجيلها .

٧ — جهات الادارة هي المسئولة عن تحصيل الرسوم

(صورة منشور صادر للحاكم الشرعية في ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ نمرة ٣)

الحاقا بالمنشور نمرة ١٠٩ سنة ١٩١٦ المتعلق بقرارات المجالس الحسبية ونظام تسجيلها وقيد رسومها في المحاكم الشرعية وبناء على استفهام بعض المحاكم الشرعية تفيد الوزارة أن جهات الادارة هي المسئولة عن تحصيل الرسوم المذكورة أو الإعفاء منها .

وليس على المحاكم إلا تسجيل القرارات التي ترد من المجالس الحسبية وقيد ما يستحق على ذلك ولا مانع من الاستمرار في إدراج ما يتحصل من تلك الرسوم في الكشوف والاحصاءات المعتدة للايرادات الشهرية والسنوية .

٨ - تعليمات المالية بشأن كيفية قيد الرسوم وتوريدها

أوضحت وزارة الحاقانية بما ورد منها في ٢ و ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٦ نمرة ١٠٤٥٨ ونمرة ١٠٧٢٩ أنه لمناسبة تقرير رسوم جديدة على صور قرارات المجالس الحسبية التي يطلبها الأفراد وتقرير تحصيل بدل تمغة بالفتات المعمول بها في المحاكم الشرعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩١٧ قد أعطت الوزارة المشار إليها التعليمات اللازمة في هذا الشأن للمجالس الحسبية وطلبت من هذه الادارة مخبرة الجهات بما يلزم لتسهيل العمل حتى يمكن معرفة ايراد المجالس الحسبية بالدقة ؛

وعليه ترى هذه الادارة اتباع التعليمات الآتية بيانها فيما يخص بايرادات تلك المجالس :

(أولاً) رسوم المجالس الحسبية الكائنة في نفس المديرية أو المحافظة تورد الى خزينة المديرية أو المحافظة مباشرة من أرباب الشأن بموجب حافظة توريد (نمرة ٣٧ «ع . ح ») تحزّر بمعرفة كاتب المجلس الذي عليه أن يبين فيها الأنواع المختصة بتلك المتحصلات ؛

(ثانياً) رسوم المجالس الحسبية الكائنة في جهات خارجة عن مقر المديرية أو المحافظة تحصل بمعرفة كاتب المجلس بموجب ايصال يعطى من دفتر قسيمة (نمرة ٣٣ «ع . ح ») وكلما يتجدد لدى الكاتب مبلغ يزيد عن جنيته واحد يورده الى مكتب البوستة الكائن في دائرته لحساب المديرية أو المحافظة التابع لها المجلس ويأخذ عنه إيصال (نمرة ٣٧ «ع . ح » مكررة) ؛

(ثالثاً) يرسل كاتب المجلس الى المديرية أو المحافظة التابع لها ايصالات النقود المدفوعة الى مكاتب البوستة أولاً فاولاً ويرفق بها كشف ببيان أنواع الايرادات المختصة مع ذكر نمرة ايصال البوستة ؛

(رابعاً) لدى استلامها الايصالات والكشف المتقو عنه تحزّر المديرية أو المحافظة اذن تسوية لاضافة قيمة المبلغ المدفوع الى ايرادات المجلس حسب البيان الوارد في كشف المجلس بالخصم على حساب حركة النقود (نقود مرسلة الى مصلحة البوستة) وتؤثر على كل ايصال بما يفيد درج قيمته في شطوبات

المديرية أو المحافظة ثم تعيده الى المجلس الحسبي في خلال أسبوع واحد على الأكثر من تاريخ وصوله ؛

(خامسا) تدرج المديرية أو المحافظة قيمة المبالغ المدفوعة من المجالس الحسبية التابعة لها الى مكاتب البوستة بموجب ايصالات نمرة ٣٧ في الاستمارة نمرة ٦ المقضى ارسالها كل عشرة أيام الى مصلحة البوستة مع بيان نمرة كل ايصال وتاريخه تحت نوع ايرادات المجالس الحسبية لاحداها لرسوم الصور والثانية لرسوم تسجيل القرارات والثالثة لبدل التمتعة وتدرج هذه الايرادات في الحساب الشهري تحت نوع مخصوص "ايرادات المجالس الحسبية" يكتب بخط اليد بعد ايرادات المحاكم الشرعية ويبين في الحساب الشهري كل نوع من أنواع الايرادات على حدة ؛

بناء عليه اقتضى تحريره على أمل التنبيه باتباع التعليمات البادى ذكرها بغاية الدقة اعتبارا من يناير سنة ١٩١٧ .

تحريرا في ٣ يناير سنة ١٩١٧
مدير
عموم الحسابات المصرية (امضاء)

٩ — حفظ قسائم التحصيل التي انتهى العمل فيها لمدة سنة بعد السنة المالية التي انتهت

(ما تشرته وزارة المالية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ٢١٦ — ٥/٩)
للدريات والمحافظة بخصوص ابقاء دفاتر قسائم التحصيل (استمارة نمرة ٣٣ «ع . ح »)
المنتهية بالمجالس الحسبية لمدة سنة بعد السنة التي انتهت فيها)
طلبت وزارة الحاقانية بأن دفاتر قسائم التحصيل (استمارة نمرة ٣٣ «ع . ح »)
المنتهية الخاصة بالمجالس الحسبية تحفظ بتلك المجالس لمدة سنة بعد السنة التي
استعملت فيها لتكون تحت طلب المفتشين عند تفتيشهم على الأعمال الكتابية
المختصة بالمجالس الحسبية للتثبت منها من ورود الرسوم المتحصلة من تسجيل
قرارات هذه المجالس ومن صور الأوراق التي يطلبها الأفراد . وبما أن هذه

الدفاتر بعد نهوها ترسل من المجالس الحسبية الى ^{المديرية} ^{الحفاظة} لمراجعتها وصرف بدلها
 فوزارة المالية ترى أنه بعد مراجعة هذه الدفاتر بمعرفة ^{المديرية} ^{الحفاظة} وصرف بدلها
 تعاد بعد التأشير عليها بالمراجعة وصرف البديل الى تلك المجالس لحفظها بها لمدة
 سنة وبعد مضي هذه المدة تعيد المجالس تلك الدفاتر الى ^{المديرية} ^{الحفاظة} لفظها بها باقى
 المدة القانونية ويعدها ترسل للدفترخانة المصرية كالمعتاد .

بناء عليه اقتضى تحريره لـ تكم بأمل التنبيه بالاجراء على وجه ما ذكر
 وأقبلوا فائق الاحترام .
 مدير
 عموم الحسابات المصرية

(مشور صادر فى ١٧ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ٣)

نبلغ حضرتكم صورة منشور المالية نمرة ٥/٩/٢١٦ الصادر منها للديريات
 والمحافظات بشأن حفظ قسائم التحصيل (استمارة نمرة ٣٣ «ع. ح.») التى انتهى
 العمل فيها بالمجالس الحسبية لمدة سنة بعد السنة التى استعملت فيها لا يتابعه .
 ويكل الحفانية

١٠ — استعمال الاستمارة نمرة ٣٣ ع. ح. فى تحصيل
 ايرادات المجالس الحسبية

لاحظت هذه الوزارة أن كثيرا من المجالس الحسبية لا تستعمل الاستمارة
 (نمرة ٣٣ «ع. ح.») فى تحصيل ايراداتها . وحيث ترغب وزارة المالية أن
 تسير جميع المجالس الحسبية على مبدأ واحد فى تحصيل ايراداتها بواسطة استعمال
 الاستمارة المذكورة أسوة بباقي مصالح الحكومة . فالأمل التكرم فى حالة ما اذا
 كانت المجالس الحسبية الكائنة فى دائرة ————— أو بعضها
 لا يستعمل هذه الاستمارة اعطاء التعليمات اللازمة لها بوجوب استعمالها أسوة
 بباقي المجالس الحسبية ومصالح الحكومة . وأقبلوا فائق الاحترام .

مدير
 عموم الحسابات المصرية
 تحريفاً
 سنة ١٩١٨

(منشور صادر في ٤ يناير سنة ١٩٢٠ غرة ١)

نبلغ تكتم صورة المنشور الصادر من المالية للمحافظات والمديريات بشأن وجوب استعمال (الاستمارة نمرة ٣٣ «ع» ح) لعموم المجالس الحسبية حتى ما كان منها في مركز المديرية أو المحافظة ونرجو الأمر باتباعه ليكون العمل سائرا على طريقة واحدة بكل المجالس وليتسنى ضبط الأعمال الخاصة بالتقود .

وكيل الحقانية

١١ — قسائم التحصيل التي انتهى العمل فيها

قضى منشور هذه الوزارة الصادر في ٣ مارس سنة ١٩١٨ نمرة ٢١٦ - ٥/٩ أن ترسل المجالس الحسبية دفاتر قسائم التحصيل نمرة ٣٣ «ع. ح» المنتهية الى المديريات والمحافظات الكائنة في دائرتها المجالس المذكورة لمراجعتها واعادتها مع البديل الى تلك المجالس لحفظ الدفتر المنتهى لمدة سنة واستعمال الدفتر الجديد .

وحيث ان وزارة الحقانية أورت بكتابتها المؤرخ في ٢٩ فبراير الماضي نمرة ٢٦٩٣ أن كثيرا ما تؤخر أقلام حسابات المديريات والمحافظات اجراء المراجعة اللازمة وارسال البديل حتى تضطر المجالس الى قبول متحصلات دون أن تعطى عنها ايصالات الأمر الذي لا تقبله وزارة المالية لأى حال من الأحوال ولذا ترى منعا لكل ذلك أن يكون لدى كل مجلس دفتران من الاستمارة نمرة ٣٣ «ع. ح» أولهما للاستعمال حتى اذا ما انتهى يرسل لقلم حسابات المديرية أو المحافظة المختص حتى يعدم راجعته يعاد مع البديل والثاني (الروسيت) يستعمل عند ارسال الدفتر المنتهى كما هو متبع في جميع مصالح الحكومة . وبهذه المناسبة تلقت وزارة المالية نظر أقلام الحسابات الى وجوب اجراء المراجعة اللازمة حال وصول الدفتر المنتهى الذي يعاد مع البديل في أقرب وقت ممكن حتى يبطل أمر تحصيل مبالغ بدون اعطاء ايصالات عنها واقبلوا فائق الاحترام ما مراقب حسابات الحكومة المصرية

(منشور صادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ نمرة ٣)

نبلغ
تكم صورة المنشور الصادر من المالية للمحافظات والمديريات
بشأن قسائم التحصيل للعلم بما اشتمل عليه .

وكيل الحفانية

١٢ — تعليمات المالية بشأن قسيمة التحصيل نمرة ٣٣ ع . ح

نحيط
تكم علما بأن وزارة المالية «مراقبة المطبوعات والأدوات
الكتابية» ستشرع في طبع كمية من دفاتر الاستمارة نمرة ٩ ع . ح خصيصا
لجميع مجالس المديريات والمجالس البلدية وجعل لون تلك الدفاتر مختلفا عن لون
الدفاتر الحارّى استعمالها الآن والتي سيقصر استعمالها على مصالح الحكومة
فقط . وعند ما تصرف مخازن التوريدات العمومية من الدفاتر المخصصة
للمجالس المذكورة ستوضح اسم المجلس بختم كاو تشوك على جلدة الدفتر وعلى
أول ايصال منه .

أما الدفاتر نمرة ٣٣ ع . ح فلا يحصل تغيير في طبعها وعند الصرف منها
لمجلس من المجالس المذكورة كما وللمجالس المحلية والقروية والحسبية ستختم
جلدة الدفتر وأول ايصال منه باسم المجلس المنصرف له .

هذا وبما أنه قد تلاحظ فيما يختص بالاستمارة نمرة ٣٣ ع . ح أن بعض
مجالس المديريات لم تتبع التعليمات المبينة بمنشور وزارة الداخلية الصادر لها
بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ كما وأن بعض المجالس الحسبية لم تتبع التعليمات المبينة
بمنشور وزارة المالية الصادر للمديريات والمحافظات بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٠
نمرة ٢١٦/٩/٥ اذ انها جارية ارسال دفاترها المنتهى العمل فيها الى مراقبة
مراجعة ايرادات ومصروفات الحكومة بعايدن وتتبع فيها طرقا متباينة . فوزارة
المالية تلفت نظر ^{المديرية} _{المحافظة} الى أن الدفاتر المنتهية من الاستمارة نمرة ٣٣ ع . ح
الخاصة بمجالس المديريات والمجالس الحسبية يجب مراجعتها بمعرفة قلم
حسابات ^{المديرية} _{المحافظة} الذي عليه أن يطلب الدفاتر الجديدة بدل المنتهى العمل فيها

رأساً من مراقبة المطبوعات والأدوات الكتابية على استمارة خاصة نمرة ٨٧ ع ٠ ح
من نسخين بمعنى أنه لا يجوز طلبها ضمن طلبات المطبوعات الأخرى وأن
يؤشر على نسختي الاستمارة المذكورة في خانة الملاحظات تحت امضاء رئيس
حسابات ^{المديرية} _{المحافظة} بأن الدفاتر المنتهية صار مراجعتها وأن يوضح بالدقة نوع
المجلس المطلوب له هذه الدفاتر ان كان مجلس مديرية أو مجلس محلي حتى
لا يصرف نوع منها لغير ما وضع له . وعليه اقتضى تحريره لـ تكتم بأمل
التنبيه بالاجراء كما ذكر . واقبلوا فائق الاحترام ما

مراقب

نحرى فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢١ حسابات الحكومة المصرية

(منشور صادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ نمرة ٤)

نبلغ تكتم صورة المنشور الصادر من المالية للمحافظات والمديريات
يشأن دفاتر الاستمارة نمرة ٣٣ ع ٠ ح للعلم بما اشتمل عليه والعمل بمقتضاة .
وكيل الحقاينة

الباب السادس عشر — شؤون متنوعة

١ — وجوب تبليغ الأعضاء جميع المنشورات

(منشور صادر فى أكتوبر سنة ١٩١٤ نمرة ٦٧٢٩)

ان بعض رؤساء المجالس الحسبية لا يلبقون المنشورات التى تصدرها
النظاره للأعضاء مع أن احاطة الأعضاء علما بها قد يكون ضروريا لتزويهم
عند اعطاء الراى فى بعض المسائل المطلوب منهم الفضل فيها ؛
فتلفت حضرات الرؤساء الى وجوب تبليغ المنشورات المذكورة للأعضاء .

٢ — كنية المجالس الحسبية تابعون للمحاكم التي يتقاضون منها رواتبهم

(منشور صادر في ٢٧ مارس سنة ١٩١٧ نمرة ٢)

استعلم بعض المحاكم الأهلية عما اذا كان الكتاب الذين عينوا للعمل بالمجالس الحسبية تابعين للمحاكم أو للمجالس، وترى الوزارة أنهم تابعون للمحاكم التي يقبضون منها رواتبهم والتي يكون تأديهم أمامها أسوة بباقي موظفيها إلا أن مراقبة أعمالهم وسييرهم تكون بطبيعة الحال لرؤساء المجالس الحسبية التي يشتغلون فيها، فإذا خالف أحدهم واجبه أو قصر في عمله يبلغ رئيس المجلس الأمر لرئيس المحكمة للنظر في تأديبه، وقد استعلم بعضهم عما اذا كان يمكن احالة بعض أعمال المحاكم على الكنية المذكورين، وترى الوزارة أن أعمال المجالس الحسبية الكثيرة المتنوعة لا تسمح لهم بالقيام بأي عمل آخر في الوقت الحاضر.

٣ — مخابرة البنك الزراعي بواسطة الوزارة

(منشور صادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٨ نمرة ٦)

علمت الوزارة أن بعض المجالس الحسبية تتخابر مباشرة مع فرع البنك الزراعي الموجود بدائرته للاستعلام عما يلزمها في المسائل المعروضة أمامها فيتأخر الفرع المذكور في الاجابة ويترتب على ذلك تأجيل النظر في القضايا مرارا. فتلافيا لذلك رأت الوزارة بعد المفاوضة مع البنك الزراعي بمصر أن المجالس ترفع طلب الاستعلام للوزارة وهي تتخابر مع البنك بمصر ثم تنحدر المجلس بما يجب به؛

بناء عليه نرجو التنبيه بمراعاة ذلك في المستقبل.

٤ — فصل قيودات المجالس الحسبية عن قيودات الادارة

(منشور صادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ نمرة ١٠)

اقترحت وزارة الداخلية انشاء دفاتر لصادر ووارد المجالس الحسبية ليقيد فيها كاتب كل مجلس أعماله حتى تفصل عن الأعمال الادارية ؛
وبما أن هذه الوزارة ترى الموافقة على هذا الاقتراح لما فيه من الفائدة
فترجو التنبيه على قلم الكتاب بالسير على مقتضى ذلك ابتداء من أول يناير
سنة ١٩١٩ ، وملاحظة طلب الدفاتر من المديرية .

٥ — اخطار المحاكم الشرعية بالقرارات التي تصدر بالمحجر على نظار الأوقاف أو بعزلهم من الوصاية أو القيامة أو الوكالة

(منشور صادر في فبراير سنة ١٩١٩)

تصدر أحيانا المجالس الحسبية قرارات بالمحجر على بعض نظار الأوقاف أو
بعزلهم لخيانة من الوصاية أو القيامة أو الوكالة عن الغائب ولهذا القرارات تأثير
على وظيفة النظر على الوقف لعلاقتها بأهلية النظار، ولما كان للمحاكم الشرعية
سلطة المراقبة عليهم فهم في حاجة الى معرفة ما يعرض على أهليتهم لذلك ترى
الوزارة توجيه نظر المجالس الى اخطار المحاكم الشرعية بكل قرار يصدر من
هذا القبيل ويكون الاخطار للحكمة الشرعية التي تكون في دائرتها أعيان الوقف
كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو التي بدائرتها محل توطن الناظر .

٦ — ابلاغ تقارير التفتيش للمجالس الحسبية ووجوب
تنفيذها في مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوما
من تاريخ وصول التقرير

(منشور صادر في ١٦ مايو سنة ١٩٢١ نمرة ٧)

رأت الوزارة أن يكون ابلاغ تقارير التفتيش لأقلام كتاب المجالس بواسطة نموذج مطبوع ذى خانتين يذكر في الأولى بيان ملاحظة التفتيش وفي الثانية أمر الوزارة بما يجب عمله فيها .

ورأت بناء على ذلك أن يكون الرد من أقلام كتاب المجالس على هذه التقارير بواسطة تحرير صورة طبق الأصل من النموذج المتقدم ذكره تزداد فيها خانة ثالثة يذكر فيها ما أجراه قلم الكتاب نحو تنفيذ الملاحظة وترسل هذه الصورة للوزارة بخطاب رسمي ويحفظ الأصل في قلم الكتاب للرجوع الى ما فيه من المبادئ .

وبناء عليه ترجو الوزارة السير على ذلك من تاريخ وصول هذا مع تنبيه قلم الكتاب الى أن تنفيذ كل تقرير يجب أن يتم في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول التقرير ما

٧ — صرف أدوات المجالس الحسبية الكتابية من المحاكم الأهلية

(منشور صادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٢١ نمرة ٨)

وافقت وزارة المالية بما ورد منها بنمرة ٤/٥/١/٣٢٦ على أن يكون صرف الأدوات الكتابية للمجالس الحسبية من المحاكم الأهلية لامن المديريات والمحافظات وذلك من أول يولييه سنة ١٩٢١ فتبلغ تكتم ذلك ؛

وترجو تكليف قلم الكتاب بطلب ما يلزمه منها من المحاكم الأهلية الواقع بدائرتها المجلس والكف عن طلب صرفها من المديريات والمحافظات مع مراعاة الاقتصاد في استعمالها وفي طلبها . وقد خابرت الوزارة المحاكم الأهلية في هذا الشأن .

٨ — مواعيد ارسال الكشوف للوزارة

(منشور صادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٢١ نمرة ١٠)

رأت الوزارة تسهila للعمل أن يكون ارسال الكشوف اليها من المجالس بالطريقة الآتية :

أولا — كشوف الجلسات ترسل في اليوم التالي لأيام الجلسات داخل مطروف موصى عليه بغير حاجة الى كتاب رسمي .

ثانيا — الكشوف الشهرية الخاصة باحصاء القرارات أو المبالغ المتوفرة لعدي الأهلية والمستنمرة ترسل أيضا داخل مظاري ف موصى عليها بحيث لا يتأخر وصولها عن اليوم الخامس من كل شهر .

ثالثا — الجلسات التي لم تعقد لسبب من الأسباب تخطر الوزارة بأسباب عدم انعقادها في اليوم الذي لم تنعقد فيه .

فالمرجو التنبيه على قلم كتاب المجلس بالسير على مقتضى هذا البيان .

٩ — قيد العرائض التي ترد للمجالس الحسبية

من دوائر الحكومة في دفتر العرائض

(منشور صادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ نمرة ١١)

لاحظ مفتشو الوزارة أن بعض المجالس لا تقيد العرائض التي تردها بواسطة دائرة من دوائر الحكومة اكتفاء بقيد المكاتبات التي ترد بها تلك العرائض في دفاتر الوارد . وحيث أن دفتر قيد العرائض هو المرجع الوحيد للبحث عما تم في كل عريضة ويحب أن يكون جامعا لكافة العرائض التي قدمت للمجلس مباشرة أو بواسطة . فمرجو لفت قلم الكتاب الى اتباع ذلك .

١٠ — بيان مدة حفظ دفاتر المجالس الحسبية في المجالس والدقترخانات

(منشور صادر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٢ نمرة ١)

عدد	
١	دفتر يومية الجلسات
١	« طلبات الصور
١	« قيد العرائض
١	رول الجلسات
١	دفاتر المحاسبة
١	« القرارات
١	جدول حرف (قيد القضايا)
١	« الفهرست

٨

رأت الوزارة أن تبقى الدفاتر الميينة بصدر هذا المنشور في المجالس الحسبية المختصة بها المدد الموضحة أمامها ثم تسلم لدقترخانات المديريات أو المحافظات لحفظها بها المدد الأخرى الميينة أمام كل منها . وقد وافقت وزارة المالية على ذلك بكتابها رقم ٥١ بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ وأبلغته للجهات المختصة للعمل به . فترجو التنبية باتباع ما ذكر .

فهرست تاريخي للمنشورات

موضوعه	تاريخه	نمرة المنشور
صفحة	سنة ١٨٩٧	
الباب الرابع عشر ... ٥٤	٢٢ أبريل سنة ١٨٩٧	٣٠
» الرابع ... ١٦	٣٠ مايو » ١٨٩٧	٣٤
» » ... ١٦	١٨ يوليو » ١٨٩٧	٤٧
» الخامس ... ٢١	٣٠ أغسطس » ١٨٩٧	٥٧
» الثاني عشر ... ٥٠	٨ سبتمبر » ١٨٩٧	٦٠
	سنة ١٨٩٨	
الباب الرابع عشر ... ٥٥	١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨	٨٥
	سنة ١٩٠٦	
الباب الثالث ... ٩	٢٦ أبريل سنة ١٩٠٦	٢٢
	سنة ١٩٠٧	
الباب الخامس ... ٢٢	٢٠ أبريل سنة ١٩٠٧	٢٦٠٥
» الثالث ... ١٠	١٩ أكتوبر » ١٩٠٧	٤٤٦
	سنة ١٩٠٨	
الباب السادس ... ٢٤	١٨ يونيو سنة ١٩٠٨	١٩٨٣
» الرابع ... ١٧	١٤ ديسمبر » ١٩٠٨	٢٧٧٨
	سنة ١٩٠٩	
الباب السادس ... ٢٢	٣١ مايو سنة ١٩٠٩	١٩٦٤
	سنة ١٩١٠	
الباب الرابع عشر ... ٥٦	٢٤ يوليو سنة ١٩١٠	٢٧٠٠
	سنة ١٩١١	
الباب الرابع عشر ... ٥٦	٢٧ مارس سنة ١٩١١	١٦٩٧
» الثاني عشر ... ٥١	٩ مايو » ١٩١١	٢٧٨٣
» الثاني ... ٦	٢٧ يونيو » ١٩١١	٤٧٦٢
» السادس ... ٢٨	١٨ سبتمبر » ١٩١١	٧٤٤٠
» » ... ٢٤	١٤ نوفمبر » ١٩١١	٩٦٥٨
» الرابع ... ١٨	٢١ ديسمبر » ١٩١١	١١١٣١

موضوعه	تاريخه	نمرة المنشور
--------	--------	--------------

صفحة

سنة ١٩١٢

٥٨ ... الباب الرابع عشر	١٩ مارس سنة ١٩١٢	٣٤٩٥
٢٥ ... » السادس ...	٢٨ سبتمبر » ١٩١٢	١١٥٧١
٢٣ ... » »	أول ديسمبر » ١٩١٢	١٤٢٦٠
٢٥ ... » »	» » » ١٩١٢	١٤٢٦١
١٩ ... » الرابع	» » » ١٩١٢	١٤٢٦٢
١٣ ... » »	» » ٢٨ » ١٩١٢	١٥٧٣٧
٦ ... » الثاني	» » ٣١ » ١٩١٢	١٥٨٣٦

سنة ١٩١٣

١٨ ... الباب الرابع	٢ يناير سنة ١٩١٣	٦١
٢٦ ... » السادس ...	٢٠ مايو » ١٩١٣	٤٥٦٧
١٣ ... » الرابع ...	٢٩ ديسمبر » ١٩١٣	١٥٧٦٩

سنة ١٩١٤

٢٨ ... الباب السابع	٣ أغسطس سنة ١٩١٤	٥٤٠٦
١٩ ... » الرابع	٧ أكتوبر » ١٩١٤	٦٧٢٨
٧٥ ... » السادس عشر ...	» » ١٩١٤	٦٧٢٩

سنة ١٩١٥

١٤ ... الباب الرابع	٢٠ مارس سنة ١٩١٥	١٧٢٩
١٥ ... » »	» » ٣٠ » ١٩١٥	١٩٤٢
١٥ ... » »	١٥ أبريل » ١٩١٥	٢٣٢١
٤ ... » الأول	» » ١٥ » ١٩١٥	٢٣٢٦
٤١ ... » التاسع	٢٩ سبتمبر » ١٩١٥	٥٦٩٠
٢٩ ... » السابع	٢٩ نوفمبر » ١٩١٥	٥٢٦
٣٩ ... » الثامن	» » ٢٩ » ١٩١٥	٩٦
١٥ ... » الرابع	١٣ ديسمبر » ١٩١٥	٨٣٦
١ ... » الأول	» » ٢٨ » ١٩١٥	٤٤

نمرة المنشور	تاريخه	موضوعه
سنة ١٩١٦		
٥٥٠	١٣ يناير سنة ١٩١٦	الباب الثاني عشر ٥٠
١٧٥٠	٥ فبراير » ١٩١٦	» السادس ٢٧
٣٦٦٠	٢٥ » » ١٩١٦	» التاسع ٤٢
—	٢٠ أبريل » ١٩١٦	» السادس ٢٣
٢٠	٧ يونيو » ١٩١٦	» الثاني ٤
٨٨٨٢	١٧ أكتوبر » ١٩١٦	» الأول ٣
١٤٠٠	أول نوفمبر » ١٩١٦	» التاسع ٤٣
١٤٠٠ مكر	» » » ١٩١٦	» » » ٤٣
٩٤٠١	» » » ١٩١٦	» الثالث عشر ٥٢
٩٤٠٢	» » » ١٩١٦	» السابع ٣٠
١٠٤٠٠	٣٠ » » ١٩١٦	» الخامس عشر ٦٠
١٠٤٠٠ مكر	» » » ٦٠
—	١٢ ديسمبر » ١٩١٦	» التاسع ٤٥
١٠٩	١٤ » » ١٩١٦	» الخامس عشر ٦٨
١٠٩٠٠	١٧ » » ١٩١٦	» التاسع ٤٤
—	١٢ » » ١٩١٦	» » » ٤٥
سنة ١٩١٧		
—	٣ يناير سنة ١٩١٧	الباب الخامس عشر ٦٩
٣	٢٤ » » ١٩١٧	» » » ٦٨
١	٥ فبراير » ١٩١٧	» » » ٦٣
٥	٢١ مارس » ١٩١٧	» الثالث عشر ٥٣
٢	٢٧ » » ١٩١٧	» السادس عشر ٧٥
—	يونيو » ١٩١٧	» الحادي عشر ٤٨
٦	١٦ يوليو » ١٩١٧	» الثالث ١٠
٨	أكتوبر » ١٩١٧	» الرابع عشر ٥٩
١٠	٤ نوفمبر » ١٩١٧	» الحادي عشر ٥٠
٧	» الثاني ٥

موضوعه	تاريخه	رقه المنشور
سنة ١٩١٨		
صفحة		
الباب السابع ... ٣١	٣ يناير سنة ١٩١٨	١
» الثامن ... ٤٠	٥ فبراير » ١٩١٨	٢
» الخامس عشر ... ٧٠	١٧ مارس » ١٩١٨	٣
» الحادى عشر ... ٤٩	٧ مايو » ١٩١٨	٤
» السابع ... ٣١	٧ » » ١٩١٨	٥
» السادس عشر ... ٧٥	١٥ » » ١٩١٨	٦
» السابع ... ٣٠	١٣ يوليو » ١٩١٨	٧
» الأول ... ١	٣١ » » ١٩١٨	٨
» الرابع ... ٢٠	٥ سبتمبر » ١٩١٨	٩
» السادس عشر ... ٧٦	٣٠ نوفمبر » ١٩١٨	١٠
سنة ١٩١٩		
الباب السادس عشر ... ٧٦	١٩١٩ سنة فبراير	
» الخامس عشر ... ٦٦	٢٧ » » ١٩١٩	٣
سنة ١٩٢٠		
الباب الخامس عشر ... ٧١	٤ يناير سنة ١٩٢٠	١
» التاسع ... ٤٥	٤ » » ١٩٢٠	٢
» الخامس عشر ... ٧٢	٢٠ مارس » ١٩٢٠	٣
» الرابع عشر ... ٥٧	٢٧ » » ١٩٢٠	٤
» السابع ... ٣٢	١٣ ديسمبر » ١٩٢٠	٥
سنة ١٩٢١		
الباب السابع ... ٣٨	٩ يناير سنة ١٩٢١	١
» السابع ... ٣٦	٢٦ أبريل » ١٩٢١	٦
» السادس عشر ... ٧٧	١٦ مايو » ١٩٢١	٧
» الرابع ... ٢١	٢٦ » » ١٩٢١	٥
» السادس عشر ... ٧٧	١٣ يونيو » ١٩٢١	٨
» » » ٧٨	١٦ » » ١٩٢١	١٠
» » » ٧٨	٢٣ » » ١٩٢١	١١
» الثالث ... ٧	١٢ يوليو » ١٩٢١	١٢
» العاشر ... ٤٧	٨ سبتمبر » ١٩٢١	١٣
» الأول ... ٢	٢٠ ديسمبر » ١٩٢١	١٥
سنة ١٩٢٢		
الباب السادس عشر ... ٧٩	٢١ يناير سنة ١٩٢٢	١
» الخامس عشر ... ٧٣	٣٠ » » ١٩٢٢	٤

(الطبعة الاميرية ١٢٩٩/١٩٢١/٢٠٠٠)

البيان

الايرادات

سلم جيب

[تابعه] جملة المتحصل ويستزل منه المصروفات :

	المصروفات			
	مفردات		جملة	
	سلم	جيب	سلم	جيب
أموال أميرية				
عوائد أملاك				
مصروفات زراعية				
مياه				
اصلاح وترميم مباني				
أثاث الوصي				
مصاريف ادارية أخرى				
نفقة				
مصاريف خصوصية أخرى				
ديون مسددة				
تخصيمات عقارية ثابتة				
مصاريف متنوعة				
مجموع المصروفات				
صافي المتحصل بعد خصم المصروفات				

الایرادات

البيان

[تابع ما قبله] جملة الايرادات ويستتل منه المصروفات :

المصروفات									
						المبلغ الكلى		المبلغ الجزئى	
						سلم	جنيه	سلم	جنيه
مال	س	ط	فدن	بجهة	بواقع	سلم	جنيه	سلم	جنيه
»	»	»	»	»	»	»	»	»	»
»	»	»	»	»	»	»	»	»	»
خفر .									
عوائد أملاك :									
عوائد منقل ثمرة						بجهة			
»	»	»	»	»	»				
»	»	»	»	»	»				
خفر .									
مصروفات زراعية :									
اصلاح وتزيم مبانى وثمن مياه ونور وكسح مراحيض									
مصاريف ادارية وقضاية (بما فيها أجر الوصى أو القيم)									
استهلاك اليد والالات									
عنفاء ان المملسا									
مصروفات متنوعة									
مجموع المصروفات									
صافي الايراد									
انه									
نقطة ومصاريف خصوصية									
منقول لحساب رأس المال									
بحالة									

(٤) كافة الأرقام الواردة بهذا الكشف خاضعة بمرور المدة المتقدم عنها الحساب تقطع وتشمل من الإيرادات ما تحصل وما لم يحصل ومن المصروفات ما صرف وما استحق صرفه ولم يصرف به.

 Bibliotheca Alexandrina



0509572